الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان-

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج
مقدمة للحصول على شهادة ماستر
في العلوم المالية و المحاسبة
تخصص محاسبة وجباية معمقة

**من إعداد الطالبة:كرزابي إيمان**

بعنوان

# محاسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

# دراسة حالة مؤسسة خربوش

نوقشت بتاريخ.../.../ 2018 أمام لجنة المناقشة المكونة من:

| | | | |
|---|---|---|---|
| **السيد/سماحي أحمد** | **الدرجة : دكتور** | **جامعة تلمسان** | **رئيسا** |
| **السيدة/كرزابي دنيا** | **الدرجة :دكتور** | **جامعة تلمسان** | **مشرفة** |
| **السيد/خالدي مصطفى** | **الدرجة : دكتور** | **جامعة تلمسان** | **ممتحنا** |

**السنة الجامعية**
**2018-2017**

# بسم الله الرحمن الرحيم

***(يرفع الله الذين أمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات و الله بما تعملون خبير)***

**صدق الله العظيم**

**المجادلة الآية 11**

## إهداء

**قال صلى الله عليه و سلم "إذا مات ابن أدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية و عمل ينتفع به وولد يدعو له الله"**

**فاللهم اجعله عملا ينتفع به.**

**أهدي ثمرة جهدي إلى :**

**إلى زوجي العزيز الذي ساعدني في إتمام هذه المذكرة و إلى وردة قلبي سرين حفظها الله لنا.**

**و إلى تلك التي حملتني وهنا على وهن و ضمني صدرها و سقاني حليبها أمي الغالية التي رافقتني بداعواتها طيلة مشوار حياتي حفظها الله لنا.**

**والى من جد و كد وزرع في قلبي حب العلم و علمني معنى الصبر و المثابرة أبي العزيز حفظه الله لنا.**

**والى عمتي الغالية التي ساعدتني طيلة مشواري الجامعي و إلى من قاسموني حنان والدي إلى أخي العزيز "محمد الأمين" ووردتا قلبي "هناء و نسرين".**

**و إلى كل فرد من عائلة بن منصور و كرزابي".وإلى كل من عرفني و عرفته.**

## كلمة شكر

**"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".**

**نشكر الله تعالى الذي وفقني في انجاز هذه المذكرة كما نتقدم بجزيل الشكر و التقدير و الاحترام إلى الأستاذة"كرزابي دنيا" التي كانت لي بمثابة المرجع و السند فلم تبخل علينا في إتمام هذا العمل.**

**و أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الأساتذة الذين أشرا فو على تدريسي طيلة السنوات السابقة مصداقا لقوله صلى الله عليه و سلم "من علمك حرفا فهو سيدك إلى يوم القيامة".**

**إلى كل عمال مكتبة العلوم الاقتصادية الذين لم يبخلو علينا بمختلف المراجع.**

**وفي أخر الكلمة سوى أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في السر و العلن و لو بكلمة...**

## ملخص

إن إستخدام نظام محاسبي متكامل في المؤسسات مهم في تسييرها و تطويرها،غير أنه لا يقل عن ذلك أهمية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و للمحاسبة دور أساسي في أي عمل تجاري تقوم به هذه المؤسسات.

و الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على محاسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وعلى ضوء هذا تم دراسة مؤسسة خربوش ذات الحجم المتوسط إستنادا على وثائقها المالية خلال السنوات 2008، 2013و2014 ،توصلت نتائج الدراسة أن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.



**الكلمات المفتاحية** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،النظام المحاسبي المالي المبسط ،مؤسسة خربوش ،المخطط الوطني المحاسبي.



## Résumé:

L’utilisation d'un système comptable complet dans les entreprises, quel que soit sa taille, est important pour sa gestion et son développement.

Le but de ce travail est d’étudier les effets du système comptable financier sur les petites et moyennes entreprises. Nous avons choisi l’entreprise « kherbouche » comme échantillon. En se basant sur ses documents financiers durant les années 2008, 2013, 2014, les résultats ont montré que le système comptable financier aide les petites et moyennes entreprises à améliorer leurs résultats.



**Mots clés** : Les petites et moyennes entreprises, Le système comptable financier, L’entreprise kherbouche, Le plan national comptable.

قائمة المحتويات


| |
|---|
| **الإهداء** |
| **كلمة شكر** |
| **ملخص** |
| **قائمة المحتويات** |
| **قائمة الجداول** |
| **قائمة الأشكال** |
| **المقدمة العامة** |
| **الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول محاسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** |
| **مقدمة الفصل الأول** |
| **المبحث الأول:عموميات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** |
| المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
| المطلب الثاني: خصائص و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
| المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
| المطلب الرابع: معايير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
| **المبحث الثاني: محاسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** |
| المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة الدولية |
| المطلب الثاني: المحاسبة المبسطة المطبقة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
| المطلب الثالث: الهدف من المعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
| المطلب الرابع :مزايا المعايير المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
| **خاتمة الفصل الأول** |
| **الفصل الثاني:الدراسات السابقة** |
| **الفصل الثالث:الدراسة الميدانية حول محاسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"تلمسان"خلال شهر مارس 2018** |
| **مقدمة الفصل الثالث** |
| **المبحث الأول: تقديم المؤسسة و الأدوات المستخدمة في الدراسة** |

| |
|---|
| المطلب الأول:أدوات الدراسة |
| المطلب الثاني:تقديم المؤسسة |
| **المبحث الثاني:دراسة حالة المؤسسة خربوش** |
| مطلب الأول: الوثائق المحاسبية للمؤسسة |
| مطلب الثاني:عرض القوائم المالية للمؤسسة |
| **خاتمة الفصل الثالث** |
| **خاتمة** |
| **قائمة المراجع** |
| **الفهرس** |
| **ملاحق** |

# قائمة الجداول


| رقم الجداول | عنوان الجداول | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول 01 | تعريف البنك الدولي لمؤسسات الأعمال المصغرة و الصغيرة و المتوسطة. | 8 |
| جدول02 | تعريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال | 8 |
| جدول03 | المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة | 20 |
| جدول04 | تلخيص الدراسات السابقة | 41-40 |
| جدول05 | دفتر اليومية لمؤسسة خربوش | 51 |
| جدول06 | دفتر الأستاذ لمؤسسة خربوش | 52 |
| جدول07 | دفتر الجرد لمؤسسة خربوش | 52 |
| جدول08 | إستثمارات المؤسسة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني PCN لسنة2008 | 53 |
| جدول09 | مخزونات وذمم المؤسسة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني PCN لسنة 2008 | 54 |
| جدول10 | الأموال الخاصة لمؤسسة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني PCN لسنة 2008 | 56 |
| جدول11 | ديون المؤسسة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني PCN لسنة 2008 | 57 |
| جدول12 | الأصول غير الجارية وفقا للنظام المحاسبي المالي لسنتي 2013-2014 | 58 |
| جدول13 | الأصول الجارية وفقا للنظام المحاسبي المالي لسنتي 2013-2014 | 59 |
| جدول14 | الخصوم غير الجارية حسب النظام المحاسبي المالي لسنتي 2013-2014 | 61 |
| جدول15 | الخصوم الجارية حسب النظام المحاسبي المالي لسنتي 2013-2014 | 63 |
| جدول16 | جدول حسابات النتائج حسب المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2008 | 64 |
| جدول17 | جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي لسنتي 2013-2014 | 66 |
| جدول18 | جدول حسابات النتائج(صافي النتيجة المالية):2008-2013-2014 | 68-67 |

# قائمة الأشكال


| رقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| شكل01 | هيكل التنظيمي لمؤسسة خربوش | **49** |
| شكل02 | التمثيل البياني لإستثمارات المؤسسة لسنة 2008 | **55** |
| شكل03 | التمثيل البياني لمخزونات وذمم المؤسسة لسنة 2008 | **56** |
| شكل04 | التمثيل البياني للأموال الخاصة للمؤسسة لسنة 2008 | **57** |
| شكل05 | التمثيل البياني لديون المؤسسة لسنة 2008 | **58** |
| شكل06 | التمثيل البياني للأصول غير الجارية للمؤسسة لسنتي 2013-2014 | **60** |
| شكل07 | التمثيل البياني للأصول الجارية للمؤسسة لسنتي 2013-2014 | **61** |
| شكل08 | التمثيل البياني للخصوم غير الجارية للمؤسسة لسنتي 2013-2014 | **63** |
| شكل09 | التمثيل البياني للخصوم الجارية للمؤسسة لسنتي 2013-2014 | **64** |
| شكل10 | التمثيل البياني للنتائج الصافية لسنوات2008-2013-2014 | **69** |

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة

يعرف العالم الاقتصادي والمالي اليوم تطورات كبيرة وكثيرة وهذا من أجل مواكبة التطور ومعاصرة الأجيال، ويمثل الاقتصاد المحلي أي الوطني أو الدولي شبكة من المؤسسات الاقتصادية تقوم على قوانين ومبادئ تتحكم فيها الأسواق أو الهيئات الوصية وطنية كانت أم دولية.

ومن بين هذه المؤسسات التي ظهرت في الآونة الأخيرة وشجعت الدول على تدعيمها ومرافقتها في تسييرها وضمان استمراريتها هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كم لها من أهمية بالغة في تقوية الاقتصاد الوطني، كما تساهم في إيرادات الدولة من ضرائب وتأمينات العمال إلى غير ذلك. لكن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى هيكلة متينة ومصالح داخلية منسجمة ومتناسقة ومتكاملة فيما بينها تعد المحاسبة أهم حلقة في هذه المؤسسات.

إن استخدام نظام محاسبي متكامل في المؤسسات مهم في تسييرها و تطويرها ،غير أنه لا يقل عن ذلك أهمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل نموها وازدهارها وتمكينها من المنافسة والاستمرارية. ولذلك، فإن الاهتمام بالإدارة و المحاسبة يساهم في تأسيس بنية أساسية محاسبية.

للمحاسبة،حسب النظام المحاسبي المالي، دور أساسي في أي عمل تجاري تقوم به هذه المؤسسات، كما أنها ضرورية لمتابعة نشاطها والتحكم في متغيراتها كالتكاليف المتكبدة، والكمية المباعة والأرباح المحققة، بالإضافة إلى أن المحاسبة بالغة الأهمية في إدارة العلاقات الخارجية بتوفير معلومات دقيقة للعملاء، فمختلف أشكالهم خواص أم مؤسسات دولة كالضرائب والخزينة العمومية ...الخ، وهذا من تعزيز صورتها وشفافيتها وبروزها في عالم المال والأعمال. كما أنّ المحاسبة تحتاج إلى موظفين مؤهلين للقيام بمهامهم على أكمل وجه.

على ضوء ما سبق، تتحدد لنا الإشكالية التالية:

كيف يؤثر النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

و الإجابة على التساؤل الرئيسي استعنا بالأسئلة الفرعية التالية :

-ماهي متطلبات الضرورية للتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

-هل تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من صعوبات و مشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

-مدى ملائمة عرض القوائم المالية المبسطة للنظام المحاسبي المالي؟

## 1/ الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية السابقة، تم إقتراح الفرضيات التالية:

1. تحتاج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى نظام محاسبي مبسط خاص بها.
2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

## 2/ دوافع اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناء على عدة اعتبارات نلخصها في النقاط التالية:

1. الاهتمام بالموضوع نظرا لتوافقه مع تخصص الباحثة: محاسبة وجباية معمقة.
2. معرفة مدى مستوى الموظفين في تطبيق أسس ومبادئ المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. مدى انشغال الدولة لهذه المؤسسات من خلال شبكات التواصل كبرامج تلفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

## 3/ أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1. اكتساب معلومات جديدة فيما يخص محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. إبراز الدور الفعال الذي تعلبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. اكتساب خبرة ميدانية من خلال تقربي لمؤسسة "خربوش" لإنتاج أنابيب خاصة بالفلاحة.

## 4/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز أهمية المحاسبة في تسيير واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تسهل لأرباب العمل تقييم نشاطهم على المستوى المتوسط أو الطويل، وبهذا تتضح النظرة الاستشرافية للمؤسسة.

## 5/ صعوبات البحث:

- نقص المراجع.
- دراسة ميدانية تتطلب الكثير من الوقت وعدم إعطاء المعلومات الكافية.

## 6/ هيكل البحث:

تمّ تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

يتمثل الفصل الأول في عرض الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين، في المبحث الأول تطرقت إلى عموميات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما كان لي جانب لذكر خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تطرقت إلى أهمية ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والكبيرة، كما درست أهمية ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في المبحث الثاني فتطرقت إلى محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد أبرزت معايير المحاسبة الدولية كما عرفت بالمحاسبة المبسطة المطبقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما كان في مضمون البحث الهدف من المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة للفصل الثاني يخص الدراسات السابقة التي تناولت موضوع محاسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، معظم هذه الدراسات تنص على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستخدم محاسبة مبسطة لتسيير عملياتها.

أما الفصل الأخير فهو يتمثل في دراسة حالة لمؤسسة صغيرة و متوسطة و عرض الإجراءات المحاسبية المستعملة من طرف هذه المؤسسة. من خلال هذه الدراسة تقربت من شركة متوسطة "خربوش" لإنتاج الأنابيب الخاصة بعملية الري في مجال الفلاحة، المنطقة الصناعية ولاية تلمسان, فبعد التحاقي بمصلحة المحاسبة الخاصة بالمؤسسة قدمت لي معلومات على شكل وثائق من طرف الموظفين أهمها:

- ميزانية الأصول والخصوم: 2008 2013 2014

- جدول حسابات النتائج: 2008، 2014،2013.
- دفتر الأستاذ.
- دفتر اليومية.
- –دفتر الجرد.

# الفصل الأول
# الأدبيات النظرية

## ***مقدمة الفصل الأول:***

من خلال تطرقنا لهذا الموضوع يتضح لنا أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها مجال واسع وصدى كبير في مجال المال والاقتصاد المحلي والدولي، ولهذا درست في هذا الفصل عموميات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما استعرضت المحاسبة المبسطة وكذا المعايير المحاسبة الدولية ومزايا وأهداف معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وينقسم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: عموميات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة تساهم في انتعاش التنمية وذلك من خلال الدور الذي تقدّمه في ظلّ التطورات الاقتصادية الراهنة، ونظراً لسهولة إنشائها وتوفرها لمناصب الشغل أصبح لديها مكانة عالية في اقتصاد أي دولة، ولهذا سوف نتطرق إلى تعرفيها وعلى خصائصها وأهدافها.

### المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يُثير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا بين الاقتصاديين، ففي الحقيقة ليس هناك تعريفا واحدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلقد تبيّن من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بأن هناك أكثر من 50 تعريفا مختلفا في 75 بلد و لهذا سنحاول التطرق لبعض التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

**1/ تعريف الاتحاد الأوربي:**

أثبتت مختلف الدراسات اختلاف المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات، حتى في البلدان الأوربية، وهناك تكمن صعوبة توحيد تعريف هذا النوع من مؤسسات في أوروبا، الأمر الذي دفع دول الاتحاد سنة 1992 إلى تكوين المجمع الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوصلت هذه اللجنة الأوربية في النهاية إلى الاعتراف بعدم قدرتها على وضع تعريف محدد ووحيد لكلّ الدول الأوربية، لكنها حاولت من جهة أخرى دعم الدراسات التي من شأنها إيجاد المعايير المتقاربة لجمع الرؤية وأقر المجتمع الأوربي بعدم وجود أي تعريف علمي موحد.

ولقد حدد التعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوربي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 بأنها تشغل أقل من 250 عامل أو تلك التي لا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون أورو، وكذلك تراعي مبدأ الاستقلالية وتضمّ كل مؤسسات التي تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25%.

[1] الدكتور ليث عبد الله القهيوي والأستاذ بلال محمود الوادي،" المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"، ص 14.

**2/ التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية:**

وفرت هذه الإدارة عددا من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير أولوية في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية أو تقرير إعفائه من جزء أو كلّ الضرائب المستحقة عليها، وهناك معايير نذكر منها:[1]

- استقلالية الإدارة والملكية.
- محدودية نصيب المؤسسة من السوق.
- أن لا يزيد عدد العاملين في المؤسسة الصغيرة عن 250 عاملا، وإذا يُمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل العدد إلى 1500 عاملا.
- أن لا يزيد إجمالي أموال مستثمرة عن 09 ملايين دولار.
- أن لا تزيد القيمة المضافة السنوية للمؤسسة عن 4.5 مليون دولار.
- أن لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الآخرين عن 450 ألف دولار.

**3/ التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي:**

هناك ثلاث أنواع التي تميّز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

أ- المؤسسات المصغّرة: هي التي يكون فيها أقلّ من 10 عمال، ومجموع الحصيلة السنوية أقل من 100.000 دولار أمريكي وحجم رقم أعمالها لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

ب- المؤسسات الصغيرة: هي التي تضمّ أقلّ من 50 عامل وكل من مجموع الحصيلة السنوية وحجم رقم أعمالها لا يتجاوز عن 3.000.000 دولار أمريكي.

ج- المؤسسات المتوسطة: عدد العاملين فيها أقلّ من 30 عامل وكلّ من مجموع الحصيلة السنوية وحجمرقم أعمالها السنوي لا يتجاوزان .15000.000 دولار أمريكي.

[1]أحمد أسامة عاصم، ""تقييم الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية"، مذكرة ماستر جامعة ورقلة 2016-2017، ص 05

2أحمد أسامة عاصم، المرجع السابق، ص 06

**الجدول (1): تعريف البنك الدولي لمؤسسات الأعمال المصغرة والصغيرة والمتوسطة**

| حجم الشركة | عدد العمال | الحصيلة السنوية | رقم الأعمال |
|---|---|---|---|
| المؤسسة المصغرة | أقل من 10 | أقل من 10 ألف دولار | أقل من 100 ألف دولار |
| المؤسسة الصغيرة | أقل من 50 | أقل من 3 ملايين دولار | أقل من 3 ملايين دولار |
| المؤسسة المتوسطة | أقل من 300 | أقل من 15 ألف دولار | أقل من 15 ألف دولار |

المصدر: أحمد أسامة عاصم، المرجع السابق، نفس الصفحة

**الجدول (2): تعريفات بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال**

| اسم الدولة | المؤسسات الصغيرة | المؤسسات المتوسطة |
|---|---|---|
| استراليا | أقل من 20 عامل | أقل من 100 عامل |
| فنلندا | أقل من 100 عامل | أقل من 500 عامل |
| اليونان | إلى غاية 49 عامل | من 50 إلى 500 عامل |
| إيطاليا | من 51 إلى 100 عامل | من 101 إلى 300 عامل |
| هولندا | من 01 إلى 09 عمال | من 10 إلى 100 عامل |
| البرتغال | إلى غاية 99 عامل | من 100 إلى 500 عامل |
| اسبانيا | أقل من 200 عامل | من 201 إلى 500 عامل |
| سويسرا | من 1 إلى 50 عامل | أقل من 200 عامل |
| المملكة المتحدة | من 01 إلى 99 عامل | من 100إلى500 |
| تايوان | أقل من 20 عامل | أقل من 100 عامل |
| تايلاند | أقل من 10 عامل | أقل من 100 عامل |
| ألمانيا | من 1 إلى 20 عامل | من 21 إلى 100 عامل |

المصدر: عبد الوهاب نعام، "تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق النظام المحاسبي والمالي"، جامعة ورقلة،2017

**4/ التعريف المعتمد في الجزائر:**

عرفها المشرع على أنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات مهما كانت طبيعتها قانونية.

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار كما يستوفي معيار الاستقلالية.

## المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميّزها عن المؤسسات الكبيرة تحصلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل المؤسسة نفسها. يُمكن تلخيص هذه الخصائص كالتالي[1]:

- تتميز بكفاءة وفعالية بدرجات ما يُمكن أن تصل إلى المشروعات الكبيرة من خلال قدرتها على الإنجاز والأداء في وقت قصير.
- سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشرف.
- تحقق عوائد سريعة وعالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال.
- سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين فروع المشروع والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام وتوقيف المهام بين المركزية واللامركزية.
- القابلية للتحديد والابتكار في التطور التكنولوجي والبحث العلمي خاصة في مواكبة تطور التكنولوجيا الجديدة، كالإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيات الحيوية من خلال تركيزها على الجودة وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي.

[1] أحمد أسامة عاصم، مرجع سبق ذكره، ص07 و 08

- ميزاتها في قلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العم، فضلاً على استخدامها في الغالب لتقنيات غير معقّدة وإعداد أجيال من دربين... للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلاً.
- تلبية حاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط أو الطبيعة، على اعتبار أنه سيكون أقل تكلفة بكثير مما لو تعلّق الأمر بمؤسسة أخرى.
- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

**الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]**

- رفع روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام الأنشطة الاقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا خلق أنشطة ثم التخلي عنها لأي سبب كان.
- خلق فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال استحداث لفرص العمل يمكن الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إرجاع كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلّصت منها المؤسسات الكبرى، من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي. ولقد أجريت الدراسة على المؤسسة العمومية الاقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن التخلي واستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- إعادة دمج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- أداة فعالة يمكن أن تشكل توطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- هناك فئات عديدة من المجتمع تملك الأفكار الاستثمارية الجيدة، ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

[1] ماحي لطيفة، "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2014-2015، ص 08.

- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدراً إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

## المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن في إحداث التنمية الاقتصادية، وتعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ما يلي:1

أ/ زيادة الناتج المحلي الوطني: تساهم المؤسسات في التنمية الاقتصادية بنسبة كبيرة، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار، وهذا يعني زيادة الاستثمارات والمدخرات وهذا يعني زيادة الناتج الوطني.

ب/ الحد من مشكلة البطالة: البطالة هي أكبر مشكلة تواجه الدولة، خاصة النامية، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة أساسية كمواجهة البطالة، وهي تحقق المساهمة الفعالة في إتاحة فرص العمل نظرا لطبيعة أنشطتها، وذلك لقدرتها على استيعاب اليد العاملة، إذا ما قورنت بالمؤسسات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الحديثة مقابل نسبة ضعيفة من اليد العاملة، كذلك قدرتها على التكيف في المناطق النائية، الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توظيف اليد العاملة وبقاء السكان في مكان إقامتهم الأصلية[1].

ج/ تنمية المواهب والابتكارات: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً فعالاً في تشجيع المواهب، وإعطاء فرص لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد المجتمع الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة.

د/ تحقيق الاستقرار الاجتماعي: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور مؤثر في التحقيق الاجتماعي للمجتمع ككل حيث يساهم في إعطاء الكثير من فرص العمل، الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجة، وضمان ارتفاع دخله بما يحقق الكفاية له ولأسرته، وله دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق الحد من الهجرة الداخلية والخارجية من خلال تلبية حاجة الفقراء في المجتمع.

[1] نوالبنعمارة،2012،"التمويل المصرفية الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،جامعة الوادي، ص45

هـ/ المساهمة في تنمية الصادرات: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة النفقات الاستثمارية، وتعتبر هذه المؤسسات أفضل وسيلة لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي، المستند أساساً على منتجات المؤسسات الكبيرة.

و/ المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي بين المؤسسات المقاولة من الباطن:تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتجلى في التكامل المباشر مع المؤسسات الكبيرة، وقد حققت الكثير من الدول المتقدمة مكاسب اقتصادية جراء إتباعها، هذا النمط في مختلف مؤسساتها، وكانت نسبة رقم الأعمال من المنتجات الوسيطة في شكل المقولة بالباطن، مثلا سنة 1990 كانت كالتالي:

- معدات النسيج 75%.
- معدات كهربائية 60%.

هذه الأرقام توضح درجة الاعتماد على هذه العملية في اليابان باعتبارها شكلا من أشكال التنظيم الاستهلاكي الوسيط عن طريق التركيب أو التجميع.

## المطلب الرابع: معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتعقيب وعدم الانسياق، وهناك العديد من المفاهيم التي تستخدم غالبا من قبل مختلف الدول والهيئات العامة، تختلف باختلاف ظروف كل دولة، ويمكننا أن نسند عدم إمكانية الوصول إلى تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

- اختلاف النشاط الصناعي.
- تحدد معايير التصنيف.
- اختلاف درجة النمو

صعوبة إعطاء مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى بالباحثين إلى الاعتماد على عدة معايير لتعريفها، وهذه المعايير هي:

أ/ المعايير الكمية: تعتمد على معايير عدد العاملين، ورأس مال وحجم الإنتاج ودرجة الانتشار وحجم الاستهلاك السنوي.

ب/ المعايير النوعية: تعتمد على الظروف الوظيفية وتشمل نمط الملكية السائد والمكونات التنظيمية، وسنتناولها على النحو التالي:

**1- المعايير الكمية[1]:**

هناك مجموعتين من المعايير الكمية بتحديد صغر أو كبر المؤسسة، وتتمثّل في:

المجموعة الأولى: تضم مجموعة من المؤشرات التقنية والاقتصادية، نجد من بينها كل من:

- عدد العمال.
- حجم الإنتاج.
- القيمة المضافة.
- التركيب العضوي لرأس المال.
- حجم الطاقة المستعملة.

المجموعة الثانية: تضم عملة من المؤشرات النقدية، نذكر منها:

- رأس المال المستثمر.
- رقم الأعمال.

**2- المعايير النوعية[2]:**

المعايير النوعية تسمى أيضا بالمعايير النظرية أو السوسيولوجية أو التحليلية، وتعتبر المعايير كمية غير كافية، لتفسير الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، فإنه يتمّ إدخال المعايير النوعية تبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أدق، فهي تتكون من مجموعة من المؤشرات التي يتم تحديدها عن صفات أو خصائص معينة، متى ما توفرت اعتبرت المؤسسة مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو مؤسسة كبيرة، ويمكن عدم توفرها جميعا ولكن يجب توفر بعضها.

[1] أستاذ قريشي محمد الأخضر، "التمويل الإسلامي كتوجيه لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، ملتقى وطني ، ص03

[2] عبد الوهاب نعام،2017، " تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،جامعة ورقلة، ، ص 15 و16

أ- معايير المسؤولية: المسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة ونهائية للمالك لأنه هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له دور في التأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب إدارة ويجمع بين عدة وظائف.

ب- معيار الملكية: ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات الأموال، حيث أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية.

ج- معيار السوق: إذا لم تقدّر المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت، فمن الأحسن أن يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق وغالبا ما تتميز المؤسسات التي لها أسواق صغيرة كالحجم الصغير، والتي لها أسواق كبيرة كالحجم الكبير، وعموما نجد أن حجم المؤسسة يتوقف على طبيعة الطلب،إذا كان كبيراً وثابتاً، ويتوقع أن يرتفع في المستقبل أو ينخفض، فحجم المؤسسة له ما يبرّره.

د/ معيار طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسة على استخدام الآلات في الإنتاج، فنجد بعض الصناعات تحتاج في سبيل إنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة نسبياً من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال. ومن أهم الأمثلة على ذلك الصناعات الخفيفة، وعكس ما يحدث في الصناعات الثقيلة تماماً.

هـ/ معيار درجة الاستقلالية المالية: نسبة الاستقلال المالي لها أثر في تحديد حجم المؤسسة، لا تكون نسبة المؤسسة المستقلة 25% أو أكثر من رأس مالها، أو حقوق الانتخاب في حوزة المؤسسة الأخرى أو مشتركة بين عدة مؤسسات لا تتميّز في حدّ ذاتها مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يوجد بعين الاعتبار الفروع التي تتكون من 500 عامل للمؤسسات الكبيرة.

## المبحث الثاني: محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين أهم العوامل التي تساعد على النجاح والاستمرار للمؤسسات مهما كان حجمها وشكلها القانوني، هو إنشاء قاعدة محاسبية مقننة ومضبوطة بشكل دقيق وهذا ما ينقص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ نلاحظ نقائص عديدة ومتنوعة في هذا المجال، قبل التطرق إلى محاسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،سنقوم بعرض معايير و مبادئ المحاسبة الدولية للتمكن من مقارنتها مع المحاسبة المبسطة المستخدمة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

### المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية

الفرع الأول :مفهوم النظام المحاسبي المالي وأهدافه :

**1/- مفهوم النظام المحاسبي المالي :**

بدأت عملية إصلاح المخطط الوطني المحاسبي في شهر أفريل سنة 2001 و ذلك مطرق عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع مجلس الوطني للمحاسبة CNC و لقد عرفته المادة 3 من القانون رقم 7-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 2007/11/25 بأنه "نظام لتنظيم المعلومات المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية يتم تصنيفها و تقديمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان (الشخص المعنوي أو الطبيعي)و نجاعته ووضعية خزينته في النهاية السنة المالية."

تضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تتمثل فيما يلي :

- تحديد الحسابات.
- وضع القوائم المالية.
- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.
- تصنيف الكتل إلى مجموعات.

**2/-أهداف النظام المحاسبي المالي :**

ينشئ النظام المحاسبي المالي قواعد عامة لمسك و تجميع و تحديد و تقديم القوائم المالية للمؤسسات و الهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة من أجل تحقيق الأهداف التالية :

-إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية و تغيرات الوضعية المالية للمنشأة بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها دون استثناء تنظيمها.

-تعمل على نشر المعلومة أكيدة و كاملة و عادلة موثقة منها ذات شفافية لكي تساهم قي تشجيع المستثمرين و الضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم.

-ترقية و تعليم المحاسبة و التسيير يرتكز على أسس مشتركة و كذالك لتكوين مهنيين المختصين الأحرار الأجراء تحت ضمان كبير لحركية الشغل في الوظائف المحاسبة.

-المساهمة في النمو و مرودية الوحدات عن طريق أفضل معرفة للميكانيزميات الاقتصادية و المحاسبة التي تشترط نوعية و فعالية تسييرها.

-تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبة لمختلف الدول.

-المساهمة في إعطاء الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية للقطاع المؤسسات على مستوى الوطني انطلاقا من معلومات مراقبة و مجمعة ضمن شروط الموثوقية و السرعة المرضية.

## الفرع الثاني :مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي :

بالنسبة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فقد نصت المادة 02 من القانون 11/07 على أن تطبيق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الحكام الخاصة بها كما يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية".

كما تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية وفقا للمادة أعلاه و هي :

-الشركات الخاضعة لإحكام القانون التجاري.

-التعاونيات.

-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون لسلع و الخدمات التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

-و كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذالك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

## الفرع الثالث :الإطار النظري للمعايير المحاسبة الدولية :

**أ-مفهوم المعايير المحاسبة الدولية :**

تم تعريف المعايير المحاسبة الدولية بأنها قواعد إرشادية ومقاييس أو نماذج أو مبادئ، تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات، وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في ظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني وتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية.

**ب-التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية :**

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كل من دول العالم تتم بوضع معاييرها، ومن أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939م، كما تمّ تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية من عام 1973 كتطوير لصفة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP التي بدأ العمل بها من عام 1932م.

**جـ-أسباب ظهور المعايير المحاسبة الدولية :**

تم الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب التالية:

- تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية.
- تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية.

- تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمال تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول.
- مشكل العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية.
- الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساسا يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية.
- ظهور المنظمات المحاسبية والدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية.

**د- أهداف معايير المحاسبة الدولية :**

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية.
- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد عرض القوائم المالية.
- تسهل العمليات الدولية، وكذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، وتجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة.
- تسهل على الشركات الحصول على التمويل في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، بمعنى إعطاء للشركات فرصة أخرى للحصول على الأموال من الخارج، سواء في شكل قروض أو رؤوس الأموال.
- تهدف المعايير إلى رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، بحيث الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية.

## المطلب الثاني: المحاسبة المبسطة المطبقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي لها خصائص محددة عن طريق التنظيم أن تستعمل النظام المحاسبي المالي المبسط الذي يقوم على أساس التحصيل والصرف، ويُدعى محاسبة الخزينة. والهدف الأساسي من هذا النظام هو تسهيل عملية المحاسبة على هذه المؤسسات، وغالبا ما تعاني من نقص الخبرة والتأهيل في التعامل مع المعلومات المحاسبية.

**الفرع الأول: تعريف نظام المحاسبة المالية المبسطة**

* "يمكن للكيانات الصغيرة، والتي خصائصها محددة عن طريق التنظيم، والتي تم الإشارة إليها سابقاً، أن تستعمل نظاما محاسبيا مبسطا يدعى محاسبة الخزينة".[1]

وتأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة في حسابات نتيجتها وفي إعداد وضعيتها المالية، تغيرات الأصول والحسابات الدائنة والديون التي تم جردها وإثباتها بين بداية السنة المالية ونهايتها، وأما إذا كانت هذه العناصر تمثّل طابعاً مهما بالنظر إلى أهميتها النسبية أو طبيعتها، كما أن الواقع المولد للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة هو تحصيل فيما يتعلق بالإيرادات أو الدفع فيما يخصّ الإنفاق.

وهناك شروط يقوم بها نظام محاسبة الخزينة و هي:[2]

- مسك منتظم لدفاتر الخزينة، وهما: دفتر الإيرادات مع احتمال تجميع الإيرادات اليومية ذات مبالغ ضئيلة وكذلك دفتر النفقات التي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.
- حفظ وثائق الثبوتية منها الفواتير المستلمة أو الصادرة، أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الوسائل، ... وتؤرخ وتصنّف وترقّم هذه الوثائق الثبوتية الداخلية والخارجية للكيان.

* ولقد عرف الأستاذ مولود فتحي النظام المحاسبي المبسط المطبق على المؤسسات الصغيرة كما يلي:

"نظام المحاسبة المالية مبسطة تسمى كذلك بمحاسبة الخزينة، وهو نظام تخضع له المؤسسات الصغيرة التي يجب أن تتوفر فيها شروط معينة كرقم الأعمال وطبيعة النشاط وعدد العمال والمحددة من طرف وزارة المالية، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل الأموال بدفتر الخزينة على إعداد سجل للأموال بدفتر الخزينة ويتمّ على مستوى إبراز التدفّق الصافي للأموال".

[1] معطى الله عبلة، "دور المحاسبة المتبعة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق SCF"، جامعة ورقلة، 2012-2013، ص 02.
[2] معطى الله عبلة، المرجع السابق نفس الصفحة.

**الفرع الثانيً: المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة**

يُمكن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها خلال سنتين ماليتين متتاليتين كالتالي:[1]

أ/ المؤسسات ذات النشاط التجاري: تم تحديد رقم أعمالها 10 ملايين دينار جزائري، أما عدد المستخدمين فهو 9 عمال ضمن الوقت الكامل.

ب/ المؤسسات ذات النشاط الإنتاجي والحرفي: تتوافق المؤسسات الإنتاجية والحرفية مع المؤسسات السابقة من حيث العمال، في حين يختلف رقم الأعمال الخاص بها والمقدّر بـ 6 ملايين دج.

يُمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

**الجدول (3): المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة**

| نشاط المؤسسة | عدد العمال | رقم الأعمال | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| النشاط التجاري | 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل | 10 مليون دج | يتضمن رقم الأعمال النشاطات الرئيسية والثانوية |
| النشاط الإنتاجي والحرفي | | 6 مليون دج | |
| نشاط الخدمات | | 3 مليون دج | |
| نشاطات أخرى | | 3 مليون دج | |

المصدر :مرزوقي مرزوقي" و"حولي محمد"،" واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، يومي 05 و06 ماي 2013، ص 07.

**الفرع الثالث: إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة**

تطبيق المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها متابعة مختلف العمليات التي قامت بها إضافة إلى قيامها في آخر السنة المالية بحملة من التصحيحات، والتي تتميّز بما يلي:

1- متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية:

ينبغي على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المتبعة خلال السنة المالية وجوباً قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثق، وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي:

[1] مرزوقي مرزوقي" و"حولي محمد"، المرجع السابق، نفس الصفحة.

- وجود دعامة محينة بانتظام، حيث يتمّ تسجيل العمليات ضمن:
  - دفتر الخزينة وهو الدفتر الوحيد.
  - دفتر النفقات.
  - دفتر الإيرادات.
- حفظ سندات إثبات الداخلية أو الخارجية باعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، يجب أن تسمح طريقة قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفتر الخزينة التمييز بين هذه العمليات.
- حسب حساب الخزينة المعني (البنك، الصندوق): وفي غالب الأحيان يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر للإيرادات والنفقات).
- حسب طبيعة العمليات: حسب طبيعة العمليات الواجب التمييز بينها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجات المسؤولية للمعلومات الخاصة بالتسيير.

ويجب على التمييز أن يشمل على الأقل العمليات التالية:

- السحب الشخصي للأموال أو التسديد الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغلّ.
- شراء سلع موجّهة ثم إعادة بيعها على حالها.
- أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى).
- إيرادات البيع وأداء الخدمات.
- الإيرادات الأخرى كالإعانات والهبات ...
- تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (مثل الإيداع أو السحب نقداً من البنوك).
- شراء تثبيتات.
- الافتراضات أو التنازلات (عملية البيع).

2/ مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية:[1]

أ. يجب على مسئول المؤسسة أن يقوم في آخر السنة المالية، إذا كانت المبالغ المعينة معتبرة فقط بإجراء الجرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية:

- مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم يتمّ تسديد المبيعات والمشتريات نقداً.
- مبلغ المحزونات "المنتجات التامة الصنع والمواد والمستهلكات ..." والأشغال الجارية.
- مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية.
- مبلغ الافتراضات المسددة أو المكتتبة خلال السنة المالية.

ب. تحفظ الكشوف الإجمالية لعمليات الجرد كوثيقة إثبات لمحاسبة المؤسسة.

ت. لا يكون جرد الحسابات وديون الاستغلال أو جرد المحزونات ضرورياً إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ بين بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.

ث. يجب على المؤسسات التي لها تثبيتات بمسك سجلاً تقيّد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه، ويجب أن يكون لكلّ تثبيت موضوع جدول إهتلاك "حساب يقوم على أساس إهتلاك خطي عن كلّ سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية".

ج. يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها كمّا وقيمة، حسب كيفيات تمكّن من إثبات ذلك، ويجب إعداد جدول اهتلاك إقتراضات يبين فيه بالنسبة لكلّ سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفائدة المسددة.

ونتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الاقتضاء بإجراء الحسابات عند قفل كلّ سنة مالية، ومنها:

- حساب التغيير الجاري لقروض وديون الاستغلال بين بداية السنة المالية ونهايتها.
- حساب التغيير للمحزونات والأشغال الجارية بين بداية السنة المالية ونهايتها.
- حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند قفل السنة المالية، أي التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة.

[1] ماحي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- حساب فائض أو نقص القيمة الناتج عن بيع التثبيتات للسنة المالية.
- حساب التغيير الجاري للافتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

**الفرع الرابع :صعوبات تطبيق المحاسبة المبسطة(النظام المحاسبي المالي)في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

قامت الجزائر منذ انتهاجها نظام اقتصاد السوق بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية كل الإصلاحات كانت مركزة على الجانب واحد فقط يهدف إلى إنقاذ الجهاز الإنتاجي لتحقيق التنمية المنشودة و لم يتم التركيز على جانب أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية و التي لها دور كبير في تحقيق قفزة نوعية لهذه المؤسسات و من أهم هذه الصعوبات :

**1-صعوبات متعلقة بالبيئة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]:**

-صعوبة التخلي على النظام القديم الذي تجدر في المؤسسات الاقتصادية و لدى المحاسبين و الخبراء و الأكاديميين لمدة جيل كامل أي 33 سنة منذ سنة 1976.

-صعوبة إيجاد إطارات خبيرة بالنظام الجديد بل العديد من الخبراء و المحاسبين و الطلاب لا يعرفون عن هذا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه.

-صعوبة تغيير الدهنيات من المحاسبة كقائمة حسابات إلى المحاسبة كتطبيق مع أهداف و قواعد و اتفاقيات.

-نقص البحوث و الدراسات الاقتصادية حول نظام المحاسبة المالية.

-عمل المحاسبون و الخبراء بتدريب على النظام المحاسبي السابق لسنوات عديدة و أتقنوه و هناك من عمل بيه لمدة أكثر من 20 سنة فمن الصعب التحول إلى نظام محاسبي جديد.

-اعتماد النظام الجديد في المراكز التدريبية مزال لحد الآن ضعيفا مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيق هذا النظام.

-ضعف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية باعتبار أن نظام المحاسبة المالية نظام متطور يعتمد على عناصر التكنولوجيا.

[1]تجاني محمد العيد و عادل رضوان، 2013، "صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر"، جامعة الوادي، ص 09 و 10

**2-صعوبات تقنية في تطبيق المعايير المحاسبة الدولية[1]:**

-صعوبة تحديد الربح أو الخسارة التشغيل وهي التخصيص التكاليف المشتركة وهي عبارة عن تكاليف تتحملها المؤسسة من أجل منفعة أكثر.

-يجب تقديم معلومات خاصة بالقطاعات الموزعة جغرافيا بالتفصيل و بخصوص إذا كانت مرد ودية و مخاطر مختلفة عن القطاعات الأخرى.

-صعوبة في تحديد أو التحكم في المصطلحات السابقة التي يمتد تحديدها إلى عناصر الخارجية التي لا يمكن للمؤسسة التحكم فيها.

-صعوبة تقديم المعلومات المالية وذالك أن هذا المعيار يقضي بتقديم معلومات منفصلة خاصة بكل قطاع من قطاعات المؤسسة.

-صعوبات متعلقة بإعادة النظر في النظام المعلومات الخاصة بعناصر الاستثمارات ذالك أن هذا المعيار يقتضي توفير و تقديم مجموعة من المعلومات الخاصة بعناصر الاستثمارات من فترة إلى أخرى و هذا ما يشكل التزام جديد للمؤسسات متعودة من جهة و صعوبات تحقيقه من جهة أخرى.

## المطلب الثالث: الهدف من المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صممت معايير التقارير المالية الدولية كاملة لتلبية احتياجات المستثمرين في شركات أسهم وتعمل في أسواق رأس المال، وتعطي مجموعة واسعة من القضايا، وتحتوي على كمية كبيرة من توجيهات التنفيذ، وتشمل الكشف عن المعلومات المناسبة للشركات الكبيرة، ولكن مستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست لها نفس الاحتياجات، بل أكثر تركيزا على تقييم التدفقات النقدية قصيرة الأجل، وهناك العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتقد أنّ المعايير ... التقارير المالية الدولية كاملة تفرض عبئا عليها، وهو العبء الذي نما بعد أن أصبحت معايير التقارير المالية الدولية أكثر تفصيلا، وعديد من البلدان بدأت في استخدامها، هكذا جاءت فكرة تطوير المعايير المقترحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

[1] تجاني محمد العيد و عادل رضوان، المرجع السابق، ص 10 و 11

ولقد عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على محاولة التوفيق بين تلبية احتياجات المستخدمين من جهة وتحقيق التوازن بين التكاليف والمنافع من جهة أخرى. ولقد كان الهدف من هذا المشروع وضع معايير مصممة خصيصا لتلبية احتياجات المؤسسات التي لا تخضع للمساءلة العامة.

ومن التقارير المالية كما تهدف إلى نشر البيانات المالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين، ويستند هذا المعيار من المعايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة مع إجراء بعض التعديلات المناسبة بناء على احتياجات مستخدمي البيانات المالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارات التكاليف والمنافع.[1]

وتتسم المنشآت الخاصة، أي الصغيرة والمتوسطة الحجم بخصائص تختلف عن تلك المنشآت الكبيرة التي يتم محاسبتها من الجمهور، وهذا من حيث:

- المستخدمين لبياناتها المالية والمعلومات التي يحتاجونها.
- مدى عمق واتساع الخبرة المحاسبية المتوفرة في المنشأة صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم.
- مدى قدرة المنشآت الخاصة على تحمل تكلفة إتباع المعايير الدولية للمنشآت الكبيرة الخاضعة للمساءلة والمحاسبة من الجهة الرقابية والجمهور.
- تقوم المنشآت الصغيرة أو المتوسطة الحجم بإعداد بيانات مالية فقط لاستخدام مالكين والمدراء وللإبلاغ الضريبي ولإيداعها لجهات رقابية لا علاقة لها بالأوراق المالية، والبيانات المالية التي تعد لهذه الأغراض لوحدها ليست بالضرورة للأغراض العامة. وهذا لأن البيانات المالية المعدة للأغراض العامة تهدف إلى تلبية المعلومات العامة لمجموعات عريضة من المستخدمين، من مساهمين ودائنين وموظفين وجمهور بشكل عام.

## المطلب الرابع: مزايا المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[2]

يعتبر توفّر معايير محاسبية موحدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له من الأهمية بما كان من توفير عدّة مزايا، إما لأصحاب هذه المؤسسات أو الأطراف الخارجية ذات الصلة بها بما يسمى

1خالد إدريس و مايو عبد الله، 2013، "قراءة المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، جامعة الوادي ، ص 06

[2] شابة عبد الرحيم، "تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" مذكرة ماستر، 2015-2016، جامعة ورقلة، ص 11.

بأصحاب المصالح بمفهومه البسيط من البنوك والموردين العملاء ...الخ. وقد يعود عليهم بالفائدة من جراء تطبيقها في هذه المؤسسات، وسوف نذكر أهم هذه المزايا في النقاط التالية:

- تعزيز الثقة في حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين المقارنة بين حسابات المستخدمين.
- توفير جودة عالية من البيانات المحاسبية للمقارنة بين الشركات المختلفة.
- الحد من التكاليف الكبيرة من الحفاظ والالتزام بالمعايير العامة.
- إنشاء قاعدة بيانات واسعة خاصة بالمعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم القرارات مجموعة من المستخدمين بما في ذلك الإدارة.

## خاتمة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نجد أنّ الأسس والمبادئ والقوانين التي تقوم عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تضمن نظام محاسبي نوعي يعمل على ضمان معلومات دقيقة مما يعطي المؤسسة أهمية على المستوى المحلي والوطني والدولي، ومن خلال هذا يتبين لنا أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في الحياة الاقتصادية، ويتجلى هذا في توفيرها في الدور الذي تلعبه في المجتمع ككل، فنجدها أنها من الناحية الاجتماعية توفر العديد من مناصب الشغل، أما من الناحية المالية فتعود على الدولة بعائدات متنوعة كالضرائب وغيرها، أما من ناحية أرباب العمل فبطبيعة الحال تعود عليهم بالأرباح.

# الفصل الثـــــــاني
# الدراسات السابقة

## مقدمة الفصل الثاني:

يُعدّ موضوع محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمّ المواضيع على مستوى المال والاقتصاد، ولهذا أعطى له اهتمام كبير من طرف الباحثين الأكاديميين من أجل تحسين وتطوير عملية المحاسبة على مستوى المؤسسة. ولهذا الغرض اضطلعت على العديد من الدراسات في هذا المجال، والتي من خلالها لاحظت أن كلّ دراسة كانت لها نظرة خاصة على المؤسسات الصغيرة المتوسطة.

**هناك العديد من الدراسات السابقة منها:**

## 1/- أحمد أسامة عاصم:

دراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تحت عنوان: "تقييم الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، بجامعة ورقلة، السنة الجامعية 2017/2016.

تدور الإشكالية حول مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لاحتياجات الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

تم تقسيم العمل إلى فصلين: الفصل الأول، تطرّق الباحث فيه إلى الجانب النظري الذي تمثّل في الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث قُسِّم الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول، تناول الإطار التصويري للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للمبحث الثاني، فيدور حول الدراسات السابقة للموضوع. الفصل الثاني يتعلّق بالدراسة الميدانية لعيّنة من المحاسبين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمدينة ورقلة خلال شهر أفريل 2017، وذلك بالاعتماد على أداتي الاستبيان والمقابلات الشخصية.

ومن أهمّ النتائج التي تحصّل عليها الباحث:

- تتغير الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلك الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى.
- يعتبر النظام المحاسبي ملائم للاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبررين بذلك لتوفّره على الإطار التصوري وتخصيصه بنظام محاسبي مبسط.
- جاء النظام المحاسبي بنظرة مختلفة عن سابقه لتوفره على معلومات ملائمة لمجموعة من المستخدمين، حسب ما نصّ عليه القانون 07/11.
- تقدّم الوظائف المالية وفق النظام المحاسبي المالي بصورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

## 2/- شابة عبد الرحيم:

الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تحت عنوان "تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة ورقلة، السنة الجامعية 2016/2015.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة كيفية تطبيق معطيات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جاءت الدراسة في فصلين: الفصل الأول، تطرّق فيه الباحث إلى الجانب النظري للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تعلّق الفصل الأول بعرض بعض الدراسات السابقة حول الموضوع. أما بالنسبة للفصل الثاني، يتعلّق بدراسة ميدانية، بالاعتماد على أداتي الاستبيان والمقابلات الشخصية والتحليل، حيث يتناول هذا الفصل اتباع الإجراءات المنهجية، الاستبيان وتصميم هيكله، وكذا معالجة المعطيات وفق برنامج SPSS، وتحليل نتائج التبيان.

ومن أهمّ النتائج التي تحصّل عليها التبيان:

- سهّل النظام المحاسبي المبسط من حيث التطبيق، وغير معقّد، وبالتالي تكلفة المنفعة أكبر من التطبيق.
- للنظام المحاسبي المالي آثار إيجابية على البيئة المحاسبية الجزائرية من الناحية النظرية، وتبقى فعاليته رهن الواقع والوقت.
- بظهور المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة، ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي والمحلي.
- لقد جاء النظام المحاسبي بنظرة مختلفة عن سابقه ومبادئه تركز على الجانب المالي والاقتصادي بدلا من الجانب الجبائي لتوفير المعلومات الملائمة للمستثمرين.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي تطلب تكاليف على جميع المستويات للمؤسسة، والدولة والمحاسب.

## 3/- ماحي لطيفة:

الدراسة عبارة عن مذكرة ما ستر أكاديمي، تحت عنوان "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية، 2015/2014.

حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النتيجة المحاسبية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؟

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام الجديد على بيئة هذه المؤسسات، ولقد أحدثت تغييرات جذرية في الممارسات المحاسبية، وكذلك معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام، ولقد تطرقت في دراسة هذا الموضوع إلى الجانب التطبيقي الذي تناول الطريقة والأدوات المستخدمة وعرض نتائج الدراسة وتفسيرها.

وهناك مجموعة من النتائج التي تحصلت عليها الباحثة:

- إن النظام المحاسبي المالي خطوة هامة وإجبارية، لكن مدى نجاعتها يبقى رهن الظروف وطبيعة بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- لقد حرص النظام المحاسبي المالي على توفير خاصية الشفافية في القوائم المالية، وهذا من خلال الملحق الذي ألزم المؤسسات الخاصة له على تقديمه.
- جاء النظام المحاسبي بنظرة مختلفة عن سابقه، ومبادئ ترتكز على الجانب المالي والاقتصادي.
- تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى.

## 4/- أمال مهارة:

الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير تحت عنوان: "إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"جامعة ورقلة،2010

.(IFRS For SMEs)

تتمثل إشكاليتها في: هل هناك إمكانية لتحيين النظام المحاسبي المالي وفقاً لما جاء به المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS For SMEs)؟

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول: بالنسبة للفصل الأول، استطاعت الباحثة أن تقدّم نظرة للتطور الذي عرفته لجنة معايير المحاسبة الدولية IPSB، وكذلك تمّت معالجة معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية IAS/IFRS وسبل الانحراف IFRS بشكلها الكامل.

أما فيما يخص الفصل الثاني، فخصص لدراسة النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي الفصل الثالث، تطرقت فيه إلى دراسة ميدانية لتقييم واقع وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، عن طريق الاستعانة بالاستبيان الذي يتمّ من خلاله تشخيص ومعرفة الإشكاليات المحاسبية التي تعاني منها هذه المؤسسات.

ومن أهمّ النتائج التي تحصّلت عليها من خلال هذا الموضوع:

- تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحاجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى.
- إجباري وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيتها المالية.
- تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS For SMEs) من تبسيط نظامها المحاسبي، وتطبيقه من قِبل محاسبين دون اشتراط مؤهّلات ذات كفاءة عالية وبطريقة معقولة.

- إنّ النظام المحاسبي المالي SCF عقبه أمام نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب تعقيده.

## 5/- قوي عفاف:

الدراسة عبارة عن مذكرة لاستكمال متطلبات ماستر، تحت عنوان "محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة ورقلة ،السنة الجامعية 2012.

تتمثّل إشكالية هذا البحث حول كيفية تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

جاءت الدراسة في أربعة فصول: الفصل الأول، تطرقت فيه حول المحاسبة المالية في الجزائر، أما الفصل الثاني، تحدث فيه عن المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للفصل الثالث، تم تحديد النظام المحاسبي المبسط المطبق على المؤسسات المصغرة في الجزائر، وأخيرا الفصل الرابع، خُصِّص للدراسة الميدانية حول مطاحن جديع بتقرت. يحتاج هذا الموضوع إلى دراسة ميدانية وتحليلية لعيّنة من المؤسسات، لمعرفة النتائج والوقوف على أهمّ المتطلبات والاحتياطات المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات.

ومن أهمّ نتائج هذا الموضوع:

- النظام المحاسبي المبسط من حيث التطبيق وغير المعقّد، وبالتالي التكلفة أكبر التطبيق.
- الكشوفات المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المبسط وغير المعقّد، وتتمتع بالبساطة.
- يُمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطبيق النظام المحاسبي المبسط.

## 6/- سعيداني محمد السعيد:

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، تحت عنوان "مدى فعالية النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية، 2014/2013.

تم طرح الإشكالية على النحو التالي: مدى فعالية وملائمة النظام المحاسبي المالي المطبّق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى استجابته لمتطلبات التطوير والتحديث الحاصل في هذا المجال؟

جاءت هذه الدراسة معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر القواعد والأحكام التي عمل بها هذا النظام الجديد على بيئة هاته المؤسسات، ومعرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام. أغلبية هذا الأمر عند غياب سوق مالي، يتمّ اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات.

وتعالج هذه الدراسة أهمية استخدام تكنولوجية المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتطرق هذا الموضوع إلى إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي مع معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف الاستفادة من التجربة الدولية من أجل الارتقاء بمستوى أدائها، خاصة في الجانب المحاسبي.

**7/- ميموني بلال:**

الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال ماستر، تحت عنوان "تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة ورقلة، السنة الجامعية 2013/2012.

تمثلت الإشكالية في هذه الدراسة في: ما واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

تهدف هذه الدراسة إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات، وعملت على معرفة المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاطلاع على عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي، وكذلك إبراز أهمية هذه المؤسسات للرفع من القدرة التنافسية.

ولقد لخّص الباحث أهم النتائج كالتالي:

- إن معايير المحاسبة الدولية تتميّز بتفصيلها للمستثمر، نظرة اقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا توفير معلومات تتّسم بالشفافية والدقة بالإضافة إلى المساعدة في اتخاذ القرارات.

- تعدّ المحاسبة من أهمّ أدوات التسيير التي تعتمد عليها المؤسسات، فهي تقنية كمية لمعالجة البيانات وتسجيل العمليات التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون، كما تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة.
- قيام العديد من الدول بتوفيق المعايير الوطنية مع المعايير الدولية بدرجات مختلفة، وحسب ظروف كلّ دولة.

**8/- خالد إدريس ومايو عبد الله:**

الدراسة عبارة عن مداخلة في ملتقى وطني، حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحت عنوان: "قراءة المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، سنة 2013.

تهدف هذه المداخلة إلى التعرّف على مجموعة من العناصر المتعلّقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمختلف تعريفاتها ومعايير تصنيفها ودورها في التنمية. وتطرقت بعد ذلك إلى دراسة المحاسبة فيها وكذلك أهمّ التجارب الدولية الجادة التي خصت هذا الموضوع، كتجربة بريطانيا ومجلس المعايير المحاسبية الدولية.

وهناك مجموعة من النتائج التي تحصّلت عليها هذه المداخلة، منها:

- المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصدرها الأساسي المعايير المحاسبية الدولية، ومعايير الإبلاغ المالي للنسخة الكاملة.
- شكّلت الدراسة نظرة عامة على المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تتغير الحاجات لمستخدمي معلومات المعايير الدولية للإبلاغ المالي الكاملة عن احتياجات مستخدمي المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- من المرجح أن تكون تكاليف الالتزام بالمعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستكون أقلّ من تكاليف الالتزام بمعايير الإبلاغ المالي.

**9/- حسيني منال وخليفة أحمد ومهاوت لعبيدي:**

الدراسة عبارة عن مداخلة في ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تحت عنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظامها المحاسبي المالي المبسط، جامعة الوادي، سنة 2013.

يتمثّل هذا البحث في معرفة كيفية تطبيق المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستنتج الباحث أنّه يجب تطبيق النظام المحاسبي المبسط لهذا النوع من المؤسسات، من أجل تقييد أو تسجيل عملياتها، أي إيراداتها ونفقاتها وإعداد الكشوف المالية، أبي الوضعية عند نهاية السنة المالية، حساب النتائج، وتغير الخزينة خلال السنة المالية.

## 10/- تجاني محمد العيد وعادل رضوان:

الدراسة عبارة عن مداخلة في ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تحت عنوان: "صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، جامعة الوادي، سنة 2013

تهدف هذه الدراسة إلى أهمّ الصعوبات والمشاكل التي تواجه النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهمّ هذه الصعوبات:

1. صعوبات متعلقة بالبيئة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

* صعوبة التخلي عن النظام القديم الذي تأصل وتجدر في المؤسسات الاقتصادية، ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لمدة جيل كامل، أي 33 سنة منذ 1973.
* النظام الجديد هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية، وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد.

2. صعوبات تقنية في تطبيق المعايير المحاسبية:

* ضرورة تقديم معلومات خاصة بالقطاعات الموزعة جغرافياً بالتفصيل، وخاصة إذا كانت المردودية مختلفة عن القطاعات الأخرى.
* صعوبات متعلقة بصياغة النظام الداخلي في المؤسسة يوفّر جميع المعلومات الضرورية لإجراء أو تحديد الانخفاض في قيمة الأصول، هذا النظام الذي يتجاوز حدود المصلحة المالية والمحاسبة.

3. صعوبات متعلقة بضعف ملائمة القوانين الجبائية مع النظام المحاسبي المالي الجديد:

* تقنيات تمويل الديون والحقوق بالعملة الأجنبية.

* تسجيل عمليات الإيجار التمويلي والضرائب المختلفة.

## 11/- زكية محلوس وسعادة وردة:

الدراسة عبارة عن مداخلة في ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تحت عنوان: "الآثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، سنة 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى أنّ هناك تطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان للنظام المحاسبي دور كبير في إحداث قفزة في مجال عملها، مما انعكس ايجابيا على مختلف أنشطتها.

ومن أهمّ نتائج هذه الدراسة:

- شجع النظام المحاسبي على إنشاء مؤسسات متخصصة في التمويل التأجيري، تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل رأس مالها.
- ساعد النظام المحاسبي المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإفصاح على قوائمها المالية بكلّ شفافية وموضوعية.
- لقانون النقد والقرض والنظام المحاسبي المالي والهياكل المقدمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توسعت أنشطة هاته المؤسسات، وتم تخفيض معدّل البطالة.

## 12/- معطى الله عبلة:

الدراسة عبارة عن مذكرة مقدّمة لاستكمال شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تحت عنوان "دور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق SCF– دراسة حالة في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة–"، جامعة ورقلة، السنة الجامعية، 2013/2012.

تمّ طرح إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: ما دور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق SCF؟

جاءت الدراسة في فصلين: الفصل الأول، تطرّق فيه الباحث إلى الجانب النظري والتطبيقي الذي تمثّل في المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، حيث تعرّض فيه إلى لمحة عن مجال تطبيق المحاسبة المبسطة والمؤسسات الخاضعة لها، وكذا الغرض من القوائم المالية الخاصة بها، إضافة إلى الخصائص النوعية للقوائم المالية، وكذلك تمثل في الدراسات السابقة متعلقة بمجال الدراسة.

أما بالنسبة للفصل الثاني، تعلّق بدراسة ميدانية في المجال المحاسبي لولاية ورقلة، وذلك باستعمال طريقة عرض الكشوف المالية لأجل الحصول على المعلومات اللازمة التي تحتاجها هذه الدراسة، وتمثّل هذا الفصل في مقارنة بين النظامين، القدين والجديد والجوانب المتعلقة بدور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

ومن أهمّ نتائج هذه الدراسة:

- قام النظام المحاسبي يحرص على خاصية الشفافية في القوائم المالية، ومن خلال الملحق الذي ألزم المؤسسات الخاضعة له على تقديمه.
- أصبحت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على الصعيد العالمي، مما عجّل بظهور طلب قويّ على وجود معايير محاسبية ذات الصفة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تغيير الكشوفات المالية من أكثر التقارير المحاسبية أهمية، تفيد الإدارة، وتعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية.
- المبرر الأساسي لوضع محاسبة مبسطة هو موازنة بين تكلفة معالجة المعلومات وإنتاج المعلومات.

### 13/- بن ناصر عيسى وبوهرين فتيحة:

الدراسة عبارة عن مداخلة في ملتقى وطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تحت عنوان "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على نظام المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة سوق أهراس، الجزائر، سنة 2010.

تهدف هذه المداخلة تبيين كيفية إعداد وعرض والإفصاح عن قوائمها المالية، وشهدت الجزائر تطوراً محاسبياً تمثّل في تغيير نظامها المحاسبي، والذي أصبح وفق المعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية. ومن بين المؤسسات الخاضعة له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أهمّ نتائج هذه المداخلة:

- إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية والدولية يفتح المجال أمام مكاتب محاسبية دولية بتغيّر أدقّ جعل المحاسب الدولي ملم بكلّ المتغيرات الخاصة على المستوى الدولي في المجال المحاسبي.
- توفّر المعايير حد أدنى من المعلومات التي تخدم جلّ الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منافسين، زبائن ومورّدين.
- أخضع النظام المحاسبي المالي الجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2009، وهذا يعني أن هناك اختلاف بين ما جاء في النظام المحاسبي المالي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية على معايير التقارير المالية الدولية فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**14/- نوي هناء:**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تحت عنوان: "النظام المحاسبي المبسط "دراسة وصفية ونقدية "، جامعة ورقلة، السنة الجامعية 2011/2010.

تدور الإشكالية إلى معرفة: ما خصائص النظام المحاسبي المبسط؟

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول:

الفصل الأول، تطرقت فيه الباحثة إلى المخطط المحاسبي الوطني ومشروع النظام المالي الجديد، وكذلك مراحل إنجازه والأهداف الموجودة لتطبيقه والتغيرات في القوائم المالية.

أما الفصل الثاني، خصص لتقديم لمحة عن المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المبسط وكذا النظام المحاسبي المطبق للكيانات الصغيرة على المستوى الدولي. وفي الجزء من هذا الفصل تمّ تخصيصه للنظام المحاسبي المبسط المعمول به في الجزائر لمعرفة النظام والإجراءات الخاصة به.

أما بالنسبة للفصل الثالث، تمثل في تطبيق النظام المحاسبي المبسط، وهنا نقدّم المؤسسة محلا للدراسة، ثم عرض للمعطيات المالية ثم تقديم الكشوف المالية الخاضعة لهذا النظام.

ومن أهمّ نتائج هذه الدراسة:

- تعد المؤسسات المصغّرة كشوفات مالية بسيطة جدا، وهذا ما يؤدي لتحسين إدارتها الداخلية، ويسهّل على المدير الذي يملك الخبرة الكافية من فهمها واتخاذ القرارات المناسبة لإدارته.
- التزام المؤسسات المصغرة من تطبيق إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة الواجب القيام بها قانونياً، وكذا يسهل على هذه المؤسسات تحديد الضريبة الخاصة بها.
- اكتشاف معيار دولي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يدلّ على أهمية هذه المؤسسات دولياً في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص كل الدراسات في الجدول الموالي :

**جدول رقم(04):تلخيص الدراسات السابقة**

| إسم الباحث | عنوان الدراسة | فترة الدراسة | إسم العينة | منهجية الدراسة | نتائج المتوصل إليها |
|---|---|---|---|---|---|
| أحمد أسامة عاصم | تقييم الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جزائرية. | 2016-2017 | ورقلة | إعتماد على أداتي الإستبيان و المقابلات الشخصية | -تتغير الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تلك الإحتياجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى.<br>-تقدم الوظائف المالية وفق النظام المحاسبي المالي بصورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| شابة عبد الرحيم | تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. | 2015-2016 | ورقلة | إعتماد على أداتي الإستبيان و المقابلات الشخصية و التحليل. | -سهل النظام المحاسبي المبسط من حيث التطبيق،و غير معقد، و بالتالي تكلفة المنفعة أكبر من التطبيق.<br>-تطبيق النظام المحاسبي المالي تطلب تكاليف على جميع المستويات للمؤسسة،و الدولة و المحاسب. |
| ماحي لطيفة | أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. | 2014-2015 | جامعة ورقلة | إعتماد على تحليل النتائج الدراسة و تفسيرها. | جاء النظام المحاسبي بنظرة مختلفة عن سابقه،و مبادئ ترتكز على الجانب المالي و الإقتصادي.<br>-تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة عن الإحتياجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى. |
| أمال مهارة | إمكانية تحين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. | 2009-2010 | ورقلة | إعتماد على طريقة الإستعانة بالإستبيان | -إن النظام المحاسبي المالي SCF عقبة أمام نجاح و إستمرارية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بسبب تعقيده.<br>-تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن الحاجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| قوي عفاف | محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط قي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. | 2011-2012 | مجموعة من مؤسسات | إعتماد على الدراسة تحليلية لعينة من المؤسسات. | -يمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تطبيق النظام المحاسبي المبسط.<br>-الكشوفات المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المبسط و غير المعقدة و تتمتع بالبساطة. |
| سعيداني محمد السعيد | مدى فعالية النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية. | 2013-2014 | بومرداس | إعتماد على طريقة الإستعانة بالإستبيان. | -إن النظام المحاسبي المالي جاء بنظرة مختلفة عن سابقه و مبادئه ترتكز على الجانب المالي و الإقتصادي يدل الجانب الجبائي لتوفير معلومات ملائمة للمستخدمين بالدرجة الأولى.<br>-النظام المحاسبي المبسط سهل من حيث التطبيق و غير معقدة و بالتالي تكلفة المنفعة أكبر من تطبيق. |
| ميموني بلال | تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. | 2012-2013 | ورقلة | دراسة تحليلية. | -تعد المحاسبة من أهم أدوات التسيير التي تعتمد عليها المؤسسات فهي تقنية كمية لمعالجة البيانات و تسجيل العمليات التي يقوم بها الأعوان الإقتصاديون كما تساعد على إتخاد القرارات الرشيدة. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| خالد إدريس و مايو عبد الله. | قراءة المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. | 2012-2013 | الوادي | دراسة وصفية. | -المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصدرها الأساسي المعايير الإبلاغ المالي للنتيجة الكاملة.<br>-شكلت الدراسة نظرة عامة على المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم. |
| حسيني منال و خليفة أحمد و مهوات لعبيدي. | المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نظامها المحاسبي المالي المبسط | 2012-2013 | الوادي | دراسة تحليلية | -تطبيق النظام المحاسبي المبسط لهذا النوع من المؤسسات من أجل تقييد أو تسجيل عملياتها. |
| تجاني محمد العيد و عادل رضوان. | صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر. | 2012-2013 | الوادي | أعتماد على طريقة الإستبيان. | -صعوبات متعلقة بالبيئة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.<br>-صعوبات تقنية في تطبيق المعايير المحاسبية. |
| زكية محلوس و سعادة وردة | أثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. | 2012-2013 | الوادي | دراسة تحليلية و وصفية. | -شجع النظام المحاسبي على إنشاء مؤسسات متخصصة في التمويل التأجيري تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تمويل رأس مالها. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| معطى الله عبلة | دور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفقSCF. | 2012-2013 | ورقلة | دراسة تحليلية | -المبرر الأساسي لوضع المحاسبة المبسطة هو موازنة بين تكلفة معالجة المعلومات و إنتاج معلومات.<br>-قام النظام المحاسبي بحرص على خاصية الشفافية في القوائم المالية،ومن خلال الملاحق الذي ألزم المؤسسات الخاضعة له. |
| بن ناصر عيسى و بوهرين فتيحة | أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على نظام المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. | 2009-2010 | جامعة سوق أهراس | دراسة تحليلية | -توفر المعايير حد الأدنى من المعلومات التي تخدم جل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. |
| نوي هناء | النظام المحاسبي المبسط"دراسة وصفية و نقدية" | 2010-2011 | ورقلة | دراسة تحليلية و وصفية | -تعد المؤسسات المصغرة كشوفات مالية بسيطة جدا و هذا ما يؤدي لتحسين إدارتها الداخلية و يسهل على المدير الذي يملك الخبرة الكافية من فهمها و اتخاذ القرارات المناسبة لإدارته. |

**مصدر:من إعداد الطالبة**

نلاحظ من خلال عرض الدراسات السابقة أن جميعها تناولت دراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا ما يتشابه مع دراستي، حيث أخذت كعينة مؤسسة "خربوش" المتخصصة في الصناعات الزراعية و هندسة المياه و الانجازات الهيدروليكية ، و هي مؤسسة مصنفة ضمن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. أما أوجه الإختلاف بين دراستي و الدراسات السابقة هو أنه معظم الدراسات إستعملت الإستبيان كآداة لجمع البيانات في الجانب التطبيقي، أما دراستي فتمثلت في معرفة مدى تأثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطبيق النظام المحاسبي المالي و مقارنته مع النظام المحاسبي الوطني.

## ***خاتمة الفصل الثاني:***

من خلال تعرفي لمختلف الدراسات السابقة، قمت باستنتاج أن أغلب الباحثين قد أجمعوا على أنّ المؤسسات الكبيرة تحتاج إلى محاسبة جدّ معمّقة، وبتفاصيل أكثر دقّة على حساب حجم نشاط المؤسسة. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتحتاج إلى محاسبة مبسطة تساعد على إعطاء معطيات للمسيّر من أجل ضمان نجاح واستمرارية المؤسسة.

# الفصل الثـــالث

# الدراسة الميدانية

## مقدمة الفصل الثالث :

إستنادا على ما تطرقنا إليه سابقا في الجانب النظري و للإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيق الأهداف المسطرة، سأقوم من خلال هذا الفصل بتطبيق الجانب الميداني و ذلك من خلال عرض القوائم المالية لمؤسسة "خربوش" قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين. سأقوم في المبحث الأول بتقديم المؤسسة محل الدراسة و مختلف الأدوات المستخدمة في التطبيق، أما في المبحث الثاني فسأقوم بعرض القوائم المالية للمؤسسة المدروسة وفقا للنظام المحاسبي الوطني و مقارنتها مع القوائم المسجلة في النظام المحاسبي المالي.

## المبحث الأول :تقديم المؤسسة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا البحث حاولت معرفة أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و آعتمدت على المنهج التحليلي ثم المنهج المقارني للقوائم المالية المستعملة من طرف المؤسسة. من خلال هذا المبحث سأقوم بعرض الأدوات المستخدمة و التعريف بالعينة المدروسة.

### المطلب الأول : أدوات الدراسة

### الفرع الأول: مجتمع و متغيرات الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مؤسسة "خربوش"" المتخصصة في الصناعات الزراعية و هندسة المياه و الانجازات الهيدروليكية، و هي مؤسسة متوسطة الحجم تقع بمدينة تلمسان.

تم تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تخص تطبيق النظام المحاسبي الوطني و أخذنا سنة 2008، أما الفترة الثانية فتخص تطبيق النظام المحاسبي المالي و أخذنا سنتي 2013 و 2014.

اشتملت الدراسة على متغيرين: المتغير المستقل و يتمثل في النظام المحاسبي سواء كان وطني أو مالي، و هو نظام يطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني بمسك الدفاتر المحاسبية. أما التغير التابع فهو المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و تتمثل في مؤسسة "خربوش" المتخصصة في الصناعات الزراعية و هندسة المياه و الانجازات الهيدروليكية.

### الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة

اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي، أما في الجانب التطبيقي للدراسة سأتبع المنهج التحليلي و منهج للمقارنة و ذلك بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة، و يتم إستخدام الأدوات التالية:

**أولا: المقابلات الشخصية**

تمت هذه المقابلات من خلال القيام بجلسات مع المحاسب، و الحصول على المعلومات الضرورية لآستكمال الجانب التطبيقي و للتمكن من فهم الآثار المترتبة عن إستعمال النظام المحاسبي المالي.

**ثانيا: جمع الوثائق و المستندات**

إعتمدت خلال دراستي على الكتب، مذكرات التخرج، الملتقيات و الأبحاث العلمية في العديد من الجامعات، المقالات و المنشورات في مختلف المجلات، بالإضافة إلى مختلف الوثائق المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة و ذلك لثلاث سنوات 2008، 2013، 2014.

## المطلب الثاني : تقديم المؤسسة

### الفرع الأول:تعريف مؤسسة خربوش

تقع مؤسسة "خربوش" في المنطقة الصناعية "شتوان" رقم03 تلمسان.

تضم مجموعة خربوش المتخصصة في الصناعات الزراعية و هندسة المياه و الانجازات الهيدروليكية ثمانية شركات تابعة لها و كذالك تعمل في جميع أنحاء البلاد عبر الأراضي الوطنية و تمكنت الشركات التابعة لشركة خربوش بإدماج كل واحد في اختصاصه بفضل الرؤية الإستراتيجية التي اعتمدتها إدارة المجموعة و شهرتها من تنفيذ العمليات الكبيرة و أحيانا معقدة مما أتاح للشركات تابعة لها اكتساب الخبرات و التجارب لإقامة العلاقات طويلة الأمد مع الشركات ذوي الشهرة العالمية حيث تقدم لعملائها أحدث التقنيات و توفر لهم الخدمة العالية الجودة للمعايير الدولية مما يساعد عملائها على إيجاد حلول المناسبة لمشاكلهم التكنولوجية المختلفة.

وفي هذا الإطار استمرت المجموعة في تطوير الشركات مع مختلف الشركات العالمية مما مكنها من اكتساب المعرفة.

### الفرع الثاني : نشأة مؤسسة خربوش

-المحور.

-اللفافة الري.

-حواجز الشبكية.

-إطار المعدني.

-هدب الغشاء الأراضي للأحواض و احتباس الماء.

وفي سنة 1999 قامت بتصنيع و توزيع المضخات أما في سنة 2000 قامت بمعالجة المياه عن بعد الإدارة و الإشراف على الطاقات المتجددة أما بالنسبة لسنة 2003 أسست هندسة التغذية أعلاف الحيوانات أي"الأبقار و الخيول" وفي 2005 استطاعت تصنيع الأنابيب البلاستكية.

ولي يومينا هذا مازال نشاطها مستمر.

## الفرع الثالث :الهيكل التنظيمي لمؤسسة خربوش

**الشكل (01):الهيكل التنظيمي لمؤسسة خربوش**

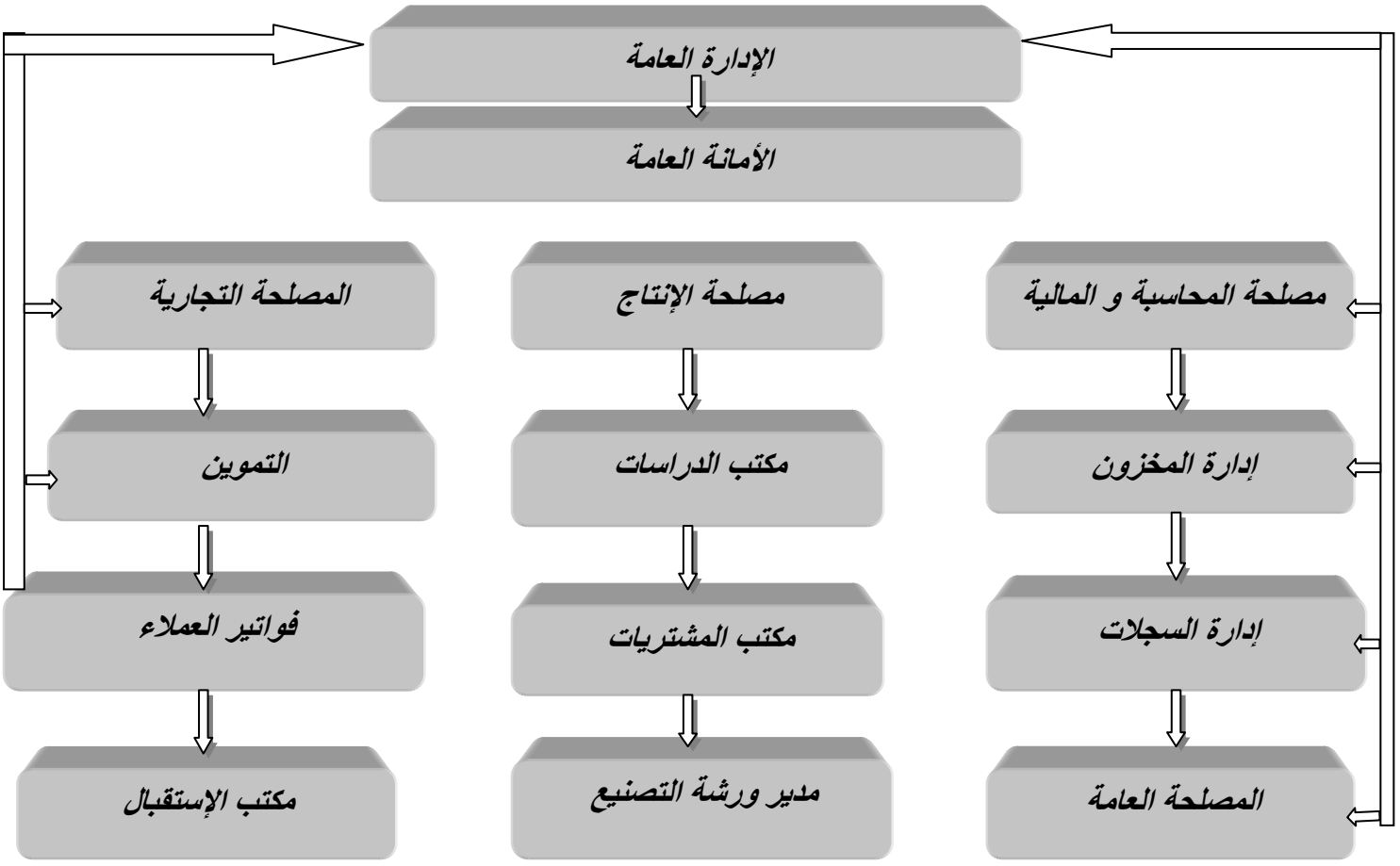


المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

تعتبر الإدارة العامة أهم حلقة في المؤسسة والتي بدورها تتكون من عدة مصالح كل واحدة منها لها مهام تؤديه و من بين عوامل نجاح هذه المؤسسة هو تكامل و انسجام بين مصالحها

أما بالنسبة للأمانة العامة فهي عبارة عن مكتب يكمن دوره في تنظيم السير الحسن للمديرية من حيث الوفدين و زوار و الأشخاص الذين لهم لقاء مع مدير المؤسسة أما من الناحية الوثائق فهي تعتبر المركز الوحيد في تسجيل الإرساليات الواردة للمؤسسة و صادرة عنها

و تعتبر مصلحة المحاسبة و المالية من أهم المصالح في المؤسسة فعلى مستواها تفتح العمليات الخاصة بمداخل و نفقات المؤسسة على شكل سجلات تكون مدروسة و مدققة من طرف الأشخاص معنيين و بأخص محاسب المؤسسة حتى يتسن لمؤسسة في أخر السنة معرفة مستويات أرباحها و بهذا تكون لها نظرة مستقبلية على متوسط أو طويل.

ومن أهم مكاتب هذه المصلحة :

–مكتب إدارة المخزون.

مكتب إدارة سجلات.

–إدارة وسائل العامة.

وعموما هذه المكاتب تعمل على حفاظ الجيد لممتلكات المؤسسة.

و تتمثل مصلحة الإنتاج في تنظيم العملية الإنتاجية و حرص على جودة المنتوج كما أنها هي ملزمة بإطلاع على متطلبات السوق وهي تتكون من :

–مكتب الدراسات.

مكتب المشتريات.

مدير ورشة التصنيع.

و لتسويق المنتوج توجب على المؤسسة إنشاء مصلحة التجارية حيث تعمل على تعريف بمنتوجات المؤسسة كما أنها تتحكم و تضبط جميع العمليات متعلقة بمبيعات و مشتريات المؤسسة و لها دور كبير في مداخيل و أرباح المؤسسة و تتكون من :

-مكتب التموين.

-مكتب فواتير العملاء.

-مكتب الاستقبال.

## المبحث الثاني : دراسة حالة مؤسسة "خربوش"

يتمثل هذا المبحث في تقديم القوائم المالية للمؤسسة خلال ثلاث سنوات 2008 و 2013،2014 و مقارنتها بكلى النظامين: المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي.

### المطلب الأول :الوثائق المحاسبية للمؤسسة

تتمثل في الوسائل التي تثبت و تسجل فيها المعلومات و البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة، و تتمثل في دفتر اليومية، دفتر الأستاذ و دفتر الجرد.

#### الفرع الأول: دفتر اليومية

يعتبر هذا الدفتر من أهم الدفاتر المحاسبية و العمود الفقري لها حيث يعتبر ميزانا للحسابات إذ يقيد به جميع الحسابات الممسوكة . يشتمل هذا الدفتر على جانبين: الجانب الأيمن وهو مخصص للبنود المدينة و الجانب الأيسر وهو مخصص للبنود الدائنة.

يبدأ القيد يوميا بتسجيل أوامر اعتماد الصرف و تعطى لها أرقام مسلسلة من واقع القيد في الدفتر و ذلك ابتداء من أول السنة المالية حتى نهايتها، حسب ترتيب القيد في الدفتر، و يعتبر هذا الرقم هو الرقم المستند الذي يقيد به في جميع الدفاتر المحاسبية الأخرى ثم يدون بعد ذالك التاريخ و البيان ثم يوزع المبلغ الوارد بالمستند على الخانات الموجودة في الدفتر بالمبالغ المخصومة بكل مستند على البنود المصروفات أو على أي نوع من أنواع الحسابات الأخرى، و يقيد كل مبلغ في الخانة المخصصة له ثم تقيد جملة المبالغ في خانة المجموع التي تتوسط الجانبين.

أما الجانب الدائن فيقيد به المبالغ المحسومة إن وجدت من مبالغ مقيدة بالجانب المدين.

**جدول رقم(05): دفتر اليومية في مؤسسة خربوش :**

| رقم الحساب | اسم الحساب | مدين | دائن |
|---|---|---|---|
| | | | |
| | **المجموع** | | |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

## الفرع الثاني: دفتر الأستاذ

هو أحد الدفاتر المحاسبية الأساسية في النظام المحاسبي، وهو عبارة عن دفتر يخص الفترة المالية الواحدة فقط أي يتم فتحه في بداية السنة المالية و إقفاله في نهايتها، و هو دفتر يتم تخصيص صفحاته لكل حساب تتعامل فيه المنشأة المالية على حدة بحيث يتم تخصيص صفحة لكل حساب يتم فتحه في بداية الفترة أو مع بداية ظهور الحساب و يتم إقفاله في نهاية الفترة المالية. تتكون صفحات الدفتر و التي بدورها تكون صفحة الحساب من جدول له جانبين جانب المدين و جانب الدائن و يعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات التي تدخل إلى صفحات دفتر الأستاذ قيود اليومية و يسجل في دفتر العمليات التي تتم على كل حساب موجود بالدفتر يوما بيوم حيث تتغير أرصدة الحساب بالعمليات التي جرت خلال الفترة بشكل دوري و يتم كتابة كل عنصر في جدول خاص به .

**جدول رقم(06) :دفتر الأستاذ لمؤسسة خربوش :**

| اسم الحساب | مدين | دائن |
|---|---|---|
| | | |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

### الفرع الثالث: دفتر الجرد

هو الدفتر الإلزامي الثاني الذي اهتم القانون بتنظيمه، و تنظم أحكام القيد في هذا الدفتر المادة 23 من القانون التجاري بقولها "يقيد في دفتر الجرد تفصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في أخر سنته المالية بدفاتر أو قوائم مستقلة"، و في هذه الحالة تعتبر تلك الدفاتر أو القوائم جزءا متمما لدفتر الجرد الأصلي، وقد أضافت الفقرة الثانية من هذه المادة قيدا جديدا إلى هذا الدفتر بنصها على أن يسجل في الدفتر صورة الموازنة العامة السنوية لنشاط التاجر المالي.

**جدول رقم(07) :دفتر الجرد لمؤسسة خربوش :**

| التاريخ | البيان | المرجع | الكمية | ثمن الوحدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

## المطلب الثاني :عرض القوائم المالية للمؤسسة

من خلال هذا المطلب سنحاول مقارنة القوائم المالية لمؤسسة "خربوش" بكل من المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي، إستنادا على الميزانية و جدول حسابات النتائج، و ذلك خلال ثلاث سنوات: 2008، 2013 و 2014.

### الفرع الأول: الميزانية

الميزانية عبارة عن جدول يتم تقديمه في آخر السنة المالية و ينقسم إلى قسمين: جانب الأصول، يظهر في الجانب الأيمن و يتمثل في ممتلكات المؤسسة، و جانب الخصوم الذي يظهر في الجانب الأيسر للجدول و يعبر عن مصادر تمويل هذه الممتلكات، سواء كانت مصادر داخلية أو مصادر خارجية.

**أولا :الميزانية المحاسبية وفقا للمخطط المحاسبي الوطني (2008)**

تتكون هذه الميزانية من جانب الأصول و الخصوم بالإعتماد على فترة استحقاق الذمم بالنسبة للحقوق و فترة تسديد الديون بالنسبة للإلتزامات.

1- **جانب الأصول:**تعرف على أنها إحدى المنافع المالية التي يمكن أن تعود على المنشأة في المستقبل و تقسم إلى :

-الاستثمارات.

-المخزونات.

-الذمم.

أ-/ الإستثمارات:

**جدول رقم(08) :إستثمارات المؤسسة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني(PCN) لسنة 2008**

| البيان | المبالغ | النسبة |
|---|---|---|
| معدات و أدوات | **48977130** | **%66.53** |
| معدات النقل | **9081837** | **%12.37** |
| تجهيزات مكتب | **15326246** | **%20.81** |
| تجهيزات اجتماعية | **230059** | **%0.31** |
| **المجموع** | **73615272** | **%100** |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

**الشكل رقم(02): التمثيل البياني للإستثمارات المؤسسة لسنة 2008**

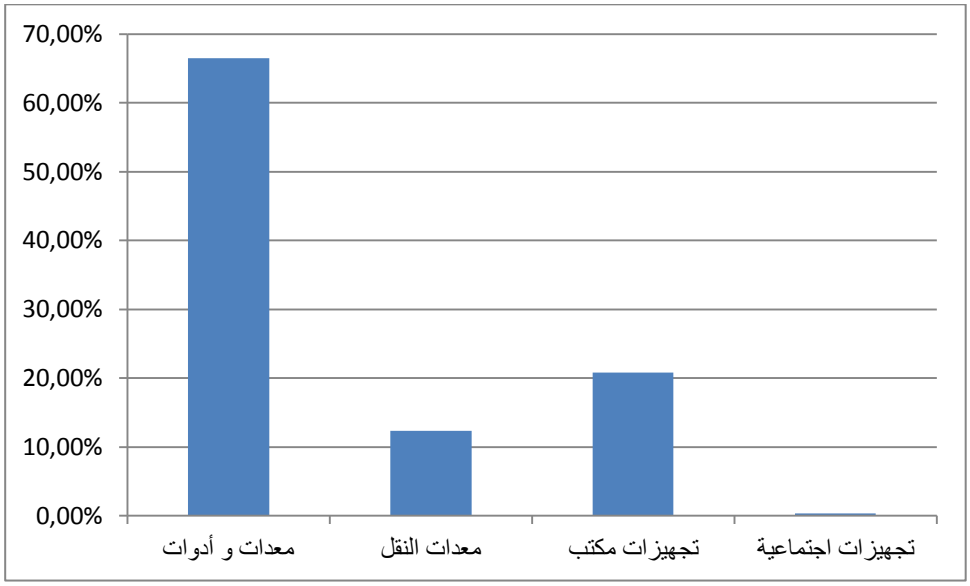


المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على الجدول وباستعمال البرنامج EXCEL

يمثل الشكل البياني مجمل إستثمارات المؤسسة لسنة 2008، و التي تنقسم إلى معدات و أدوات، معدات النقل، تجهيزات مكتب و التجهيزات الإجتماعية. نلاحظ من خلال البيان أن النسبة الأكبر هي للمعدات و الأدوات (66,53%)، و هذا يرجع لكون المؤسسة ذات صفة إنتاجية و تستعمل التجهيزات الإنتاجية بنسبة أكبر مقارنة بالمعدات الأخرى.

ب-/ مخزونات و ذمم المؤسسة:

**جدول رقم(09) :مخزونات و ذمم المؤسسة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني(PCN) لسنة 2008**

| البيان | المبالغ | النسبة |
|---|---|---|
| ***المخزونات*** | **301601830** | **%34.68** |
| ***الذمم*** | – | – |
| –حقوق الاستثمارات | **265175579** | **%30.49** |
| –حقوق على المخزونات | **2448478** | **%0.28** |
| –حقوق على الشركاء | **53000000** | **%6.09** |
| –العملاء | **184428346** | **%21.21** |
| –تسبيقات على الاستغلال | **17739449** | **%2.04** |
| –أموال جاهزة | **45155582** | **%5.19** |
| **المجموع** | **869549264** | **%100** |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

**الشكل رقم(03): التمثيل البياني لمخزونات و ذمم المؤسسة لسنة 2008**

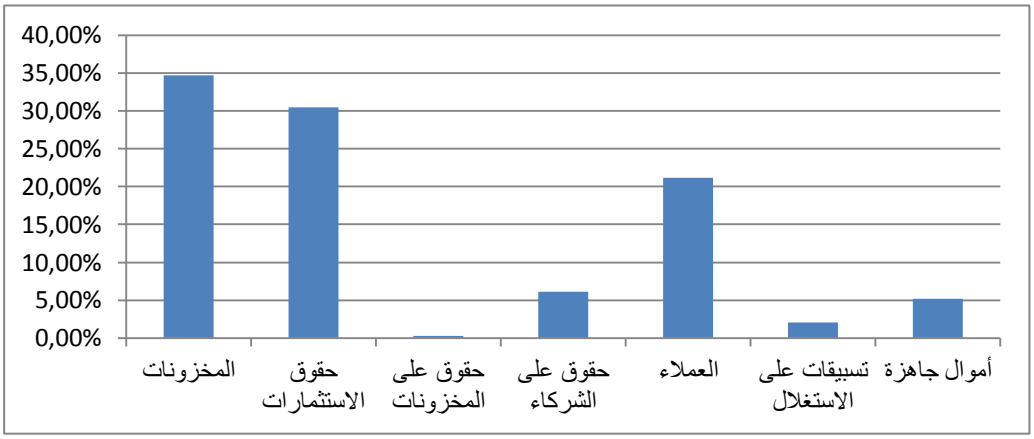


المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على الجدول و بآستعمال برنامج EXCEL

التمثيل البياني أعلاه يمثل حسابات المخزونات و ذمم المؤسسة لسنة 2008. من خلال الشكل نلاحظ أن أكبر نسبة هي للمخزونات و التي تمثل 34,68%، و يرجع سبب ذلك أن المؤسسة إنتاجية، و تليها "حقوق الإستثمارات" و التي تقدر بـ 30,49%، ثم الزبائن التي تصل نسبتها إلى 21,21% و هذا يعني أن المؤسسة معروفة في منطقتها و لها عدد معتبر من الزبائن.

2- **جانب الخصوم:** هو عبارة عن الإلتزامات و الديون المتراكمة على المنشأة و ينقسم إلى :

-الأموال الخاصة.

-الديون.

أ_/ الأموال الخاصة:

**جدول رقم(10) :الأموال الخاصة للمؤسسة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني(PCN) لسنة 2008**

| البيان | المبالغ | النسبة |
|---|---|---|
| رأس المال الاجتماعي | **151700000** | **%70.99** |
| احتياطات | **3458544** | **%1.61** |
| نتائج قيد التخصيص | **58517336** | **%27.38** |
| **المجموع** | **213675880** | **%100** |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

**الشكل رقم(04): التمثيل البياني الأموال الخاصة للمؤسسة لسنة 2008**

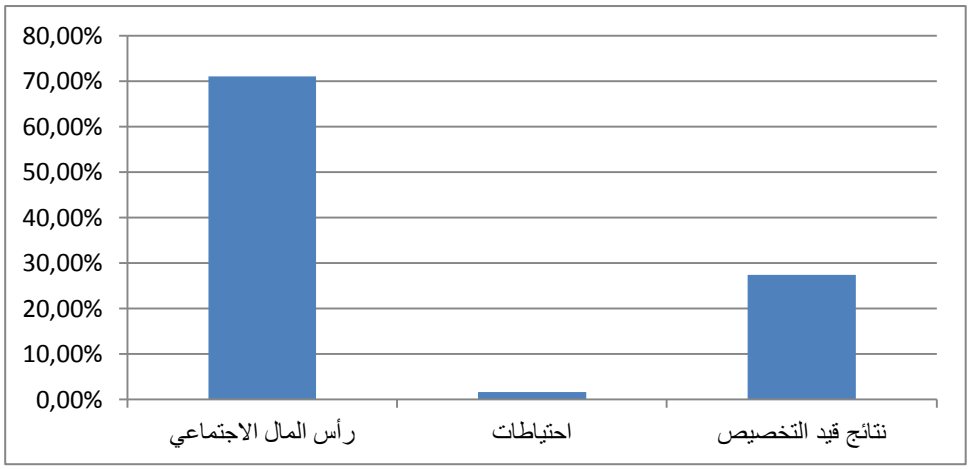


المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على الجدول و بآستعمال برنامجEXCEL

تحتوي الأموال الخاصة لمؤسسة "خربوش" في نهاية 2008 على رأس المال الإجتماعي، الإحتياطات و نتائج قيد التخصيص، بحيث تتمثل النسبة الأكبر في رأس المال الإجتماعي و التي تقدر بـ 70,99%، و هذا ما يدل على أنها مؤسسة عائلية و تعتمد على تمويلها الذاتي لتغطية الإستثمارات.

ب-/ الديون:

**جدول رقم(11) :ديون المؤسسة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني(PCN) لسنة 2008**

| البيان | المبالغ | النسبة |
|---|---|---|
| ***الديون*** | | |
| موردون | **513182951** | **%73.55** |
| ضرائب الإستغلال الواجبة الأداء | **15302946** | **%2.19** |
| ديون أخرى للاستغلال | **162295059** | **%23.26** |
| حسابات الأصول الدائنة | **6909455** | **%0.99** |
| **المجموع** | **697690411** | **%100** |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

**الشكل رقم(05): التمثيل البياني لديون المؤسسة لسنة 2008**

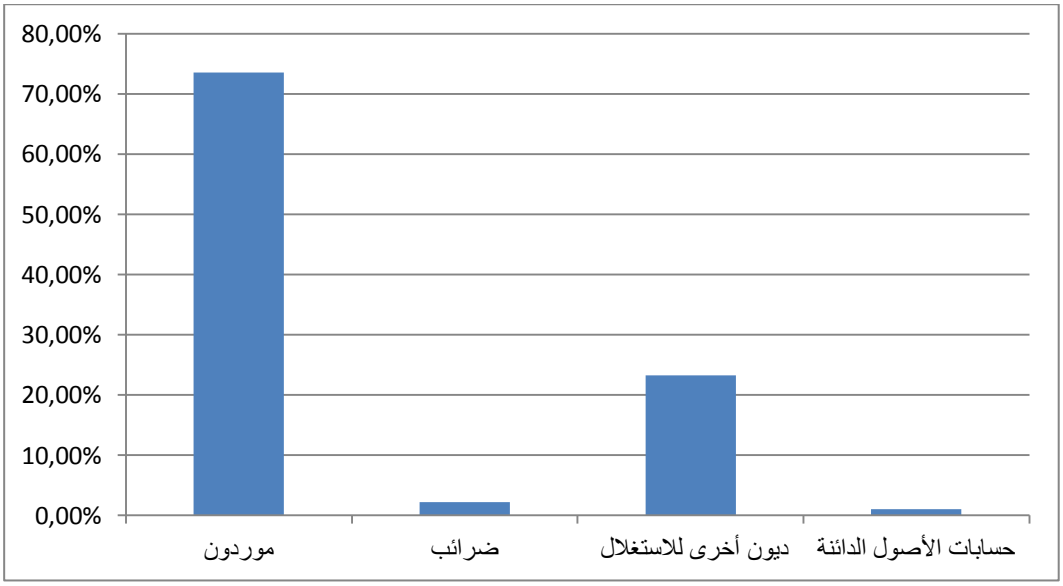


المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على الجدول و بآستعمال برنامج EXCEL

تتقسم ديون المؤسسة في نهاية 2008 إلى الموردين، ضرائب الإستغلال الواجبة الأداء، ديون أخرى للإستغلال و إلى حسابات الأصول الدائنة, و نلاحظ من خلال البيان أعلاه أن حساب الموردين يكتسي النسبة الأكبر (73,55%)، و يليه حساب الديون الأخرى للإستغلال بنسبة 23,26%، و يعود ذلك لحاجتها

الدائمة لشراء المادة الأولية لكونها مؤسسة صناعية، و هذا ما يفسر حصول المخزونات على أكبر نسبة من مجموع الأصول الجارية للمؤسسة. كما نلاحظ أن ليس للمؤسسة ديون طويلة الأجل بما أنها تعتمد على مصادرها الخاصة لتمويل إستثماراتها.

**ثانيا :الميزانية المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي**

هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة ترتب فيها عناصر الأصول و الخصوم المؤسسة وفقا لمبدأ السيولة و الاستحقاق، و تقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية و بالقيمة الحقيقية لها و ليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية. سأقوم في هذه الفترة بعرض الميزانية المالية لسنة 2013 و سنة 2014.

1-**جانب الأصول** :يتكون من

-الأصول غير الجارية.

-الأصول الجارية.

أ-/ الأصول غير الجارية:

**جدول رقم (12): الأصول غير الجارية وفقا للنظام المحاسبي المالي لسنتي 2013-2014**

| | 2013 | | 2014 | |
|---|---|---|---|---|
| **البيان** | **المبالغ** | **النسبة** | **المبالغ** | **النسبة** |
| *التثبيتات العينية* | | | | |
| -مباني | **17330610** | **%4.76** | **17078120** | **24.10%** |
| -تثبيتات عينية أخرى | **160244667** | **%48.05** | **191623285** | **70.75%** |
| *التثبيتات المالية* | | | | |
| -سندات المساهمة | **183982000** | **%50.57** | **57982000** | **21.40%** |
| -تثبيتات مالية أخرى | **2189376** | **%0.60** | **3268277** | **1.20%** |
| **مجموع الأصول غ ج** | **363746655** | **%100** | **270844043** | **%100** |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

**الشكل رقم(06): التمثيل البياني للأصول غير الجارية للمؤسسة لسنتي 2013-2014**

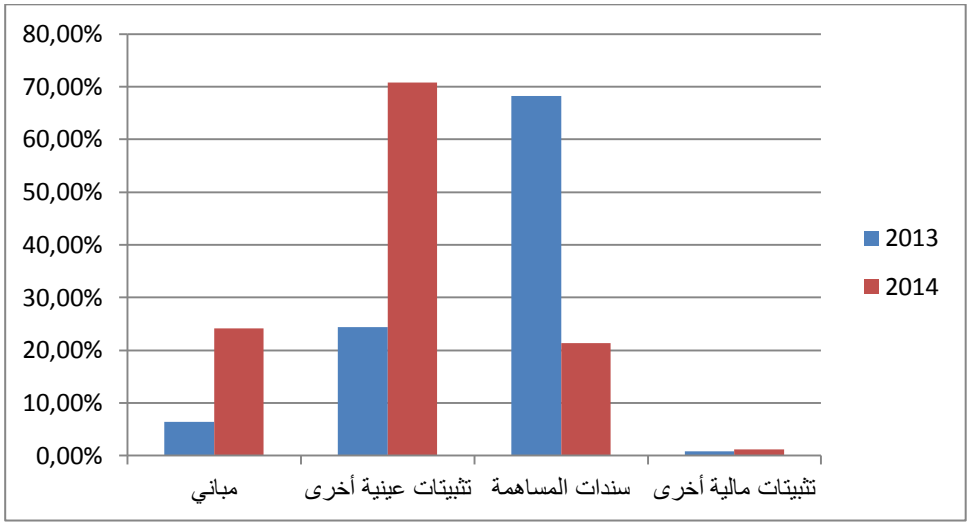


المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على الجدول و بآستعمال برنامج EXCEL

تنقسم التثبيتات في مؤسسة "خربوش في نهاية 2013 و 2014 إلى التثبيتات العينية (مباني، تثبيتات عينية أخرى) و إلى التثبيتات المالية (سندات المساهمة، تثبيتات مالية أخرى).

نلاحظ أن العناصر المكونة للأصول غير الجارية في 2013 و 2014 مختلفة عن سنة 2008، فزيادة على الإستثمارات ظهرت سندات المساهمة، و هي عبارة عن حساب مقترح من طرف النظام المحاسبي المالي، و الذي يحفز المؤسسة على القيام بعمليات مالية لمسايرة المعايير المحاسبية الدولية و مواكبة العولمة. تمثل سندات المساهمة النسبة الأكبر من مجموع الأصول غير الجارية (68,30%) سنة 2013 و التي آنخفضت إلى غاية 21,40% في 2014، و هذا يدل على أن المؤسسة وضعت أموالها على شكل سندات في 2013 للحصول على تمويل أكبر (بدلا من آستعمال الديون طويلة الأجل)، و قامت ببيع جزء منها و آستعملت الأرباح في السنة الموالية (2014) لبناء مباني تتمثل في مصانع إضافية (علما أن هذا الحساب لم يكن موجودا سنة 2008) و هذا ما يفسر إرتفاع نسبة هذا الحساب من 4,76% في 2013 إلى 24,10% في 2014، بالإضافة إلى شراء إستثمارات جديدة (حيث أن النسبة المقابلة لهذا الحساب إرتفعت من 2008 إلى غاية 2014)، و هذا ما يفسر إرتفاع نسبة التثبيتات العينية الأخرى من 48,05% إلى 70,75%، و هذا يدل على حاجة المؤسسة للمعدات الإنتاجية بما أنها مؤسسة صناعية.

أما التثبيتات المالية الأخرى فتمثل مدى قيام المؤسسة ببعض الإستثمارات المالية و التي تبقى نسبتها ضئيلة لعدم تنوع العمليات المالية في الجزائر.

ب-/ الأصول الجارية:

**جدول رقم(13) :الأصول الجارية وفقا للنظام المحاسبي المالي لسنتي 2013-2014**

| البيان | 2013 | | 2014 | |
|---|---|---|---|---|
| | المبالغ | النسبة | المبالغ | النسبة |
| ***المخزونات الجارية*** | **596994509** | **%40.56** | **1009114855** | **36,82%** |
| ***قيم قيد التحقيق*** | | | | |
| -زبائن | **701028383** | **%47.62** | **955407466** | **34.86%** |
| -مدينون | **83195329** | **%5.65** | **422681125** | **15.42%** |
| -الضرائب المستحقة | **49707521** | **%3.37** | **317453557** | **11.58%** |
| ***القيم الجاهزة*** | | | | |
| -الخزينة | **40918431** | **%2.78** | **35634930** | **1.30%** |
| **المجموع** | **1471844173** | **100%** | **2740291934** | **100%** |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

**الشكل رقم(07): التمثيل البياني للأصول الجارية للمؤسسة لسنتي 2013-2014**

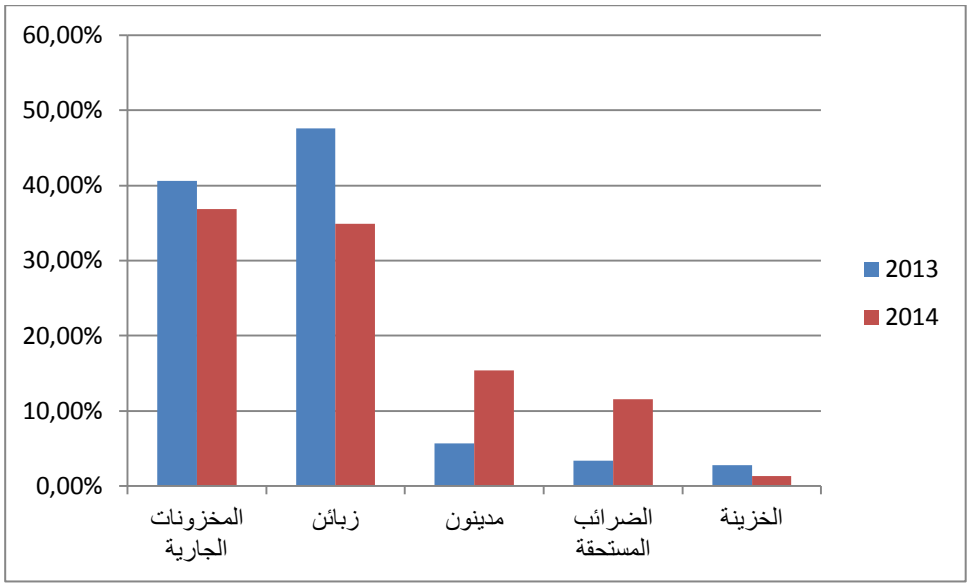


المصدر: من إعداد الطالبةإستنادا على الجدول و بآستعمال برنامج EXCEL

يبين الشكل أعلاه الأصول الجارية التي تمتلكها المؤسسة خلال سنتي 2013 و 2014. نلاحظ أن المخزونات تمثل النسبة الأكبر و هذا يدل على أنها مؤسسة إنتاجية. لم تنخفض نسبة المخزونات من 2008 إلى 2013، و يرجع ذلك إلى أن المؤسسة لم تستعمل طرق جديدة لتصريف منتوجاتها. أما نسبة الزبائن فآرتفعت من 2008 إلى 2013 و هذا يدل على أن المؤسسة تمتلك قيم صعبة التحصيل و هذا ما يجعلها في وضعية مالية سيئة و يظهر ذلك من خلال الخزينة التي آنخفضت نسبتها من 5,19% في 2008 إلى 2,78% في 2013. رغم هذا، المؤسسة عرفت تحسنا سنة 2014، فقامت بتخفيض نسبة الزبائن المشكوك فيهم و أصبحت نسبة العملاء مساوية لـ 34,86% و يظهر ذلك أيضا من خلال إنخفاض نسبة المخزونات من 2013 إلى 2014، مما يدل على التوزيع الجيد للمنتوج. أما إنخفاض الخزينة فراجع إلى إعادة إستغلالها.

2-**جانب الخصوم**:يتكون من:

- الخصوم غير الجارية.
- الخصوم الجارية.

أ-/ الخصوم غير الجارية:

**جدول رقم(14): الخصوم غير الجارية للمؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي لسنتي 2013-2014**

| البيان | 2013 | | 2014 | |
|---|---|---|---|---|
| | المبالغ | النسبة | المبالغ | النسبة |
| **رؤوس الأموال الخاصة** | | | | |
| -رأس المال الإجتماعي | 151700000 | %25.65 | 305000000 | 34.94% |
| -إحتياطات | 3458544 | %0.58 | 20395049 | 2.33% |
| -النتيجة الصافية | 139467764 | %23.58 | 284763022 | 32.62% |
| -الأرباح المحتجزة | 217833217 | %36.84 | 186810921 | 21.44% |
| **الخصوم غير الجارية** | | | | |
| -الديون طويلة الأجل | 79062500 | 13.37% | 75880076 | 8.68% |
| **المجموع** | 591221936 | %100 | 872849068 | %100 |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

**الشكل رقم(08): التمثيل البياني للخصوم غير الجارية للمؤسسة لسنتي 2013-2014**

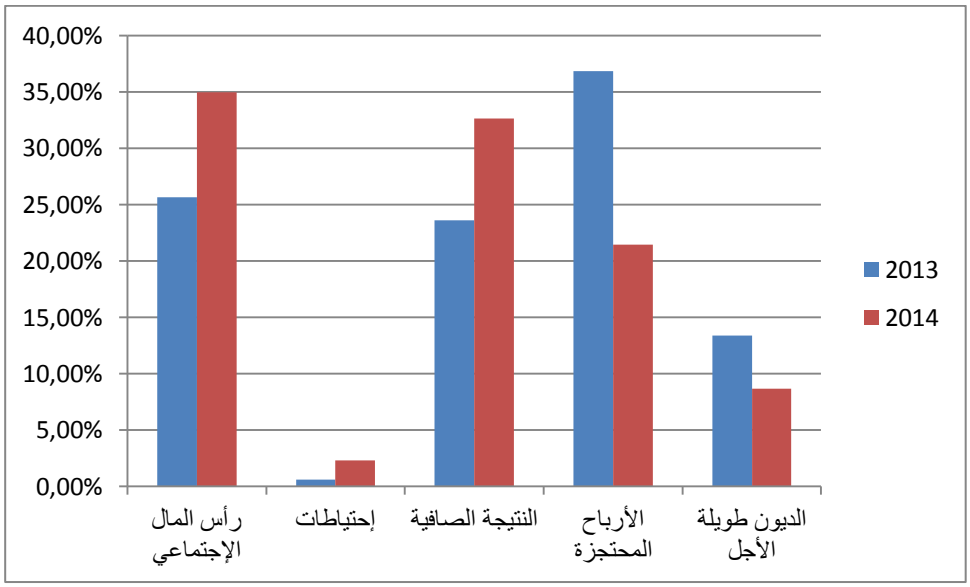


المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على الجدول و بآستعمال برنامج EXCEL

تتقسم الخصوم غير الجارية للمؤسسة في نهاية سنة 2013 و 2014 إلى رؤوس الأموال الخاصة و الديون طويلة الأجل. نلاحظ من خلال الرسم البياني إرتفاع معظم حسابات رؤوس الأموال الخاصة من 2013 إلى 2014، و النسبة الأكبر كانت لرأس المال الإجتماعي و تليها النتيجة الصافية، و هذا يدل على

أن المؤسسة في حالة جيدة و قادرة على آستخدام مصادرها الداخلية لتوسيع نشاطها بدلا من اللجوء إلى الديون طويلة الأجل و التي عرفت إنخفاضا ملحوضا، من 13.37%سنة 2013 إلى 8.68% سنة 2014.

ب-/ الخصوم الجارية:

**جدول رقم (15) :الخصوم الجارية للمؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي لسنتي2013-2014**

| | 2013 | | 2014 | |
|---|---|---|---|---|
| **البيان** | **المبالغ** | **النسبة** | **المبالغ** | **النسبة** |
| - موردون | **700834965** | **38.18%** | **1171052805** | **38.89%** |
| - ضرائب | **53474521** | **2.91%** | **86467762** | **2.87%** |
| - ديون أخرى قصيرة الأجل | **490059407** | **26.69%** | **880766339** | **29.25%** |
| **المجموع** | **1835590830** | **%100** | | **100%** |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

**الشكل رقم(09): التمثيل البياني للخصوم الجارية للمؤسسة لسنتي 2013-2014**

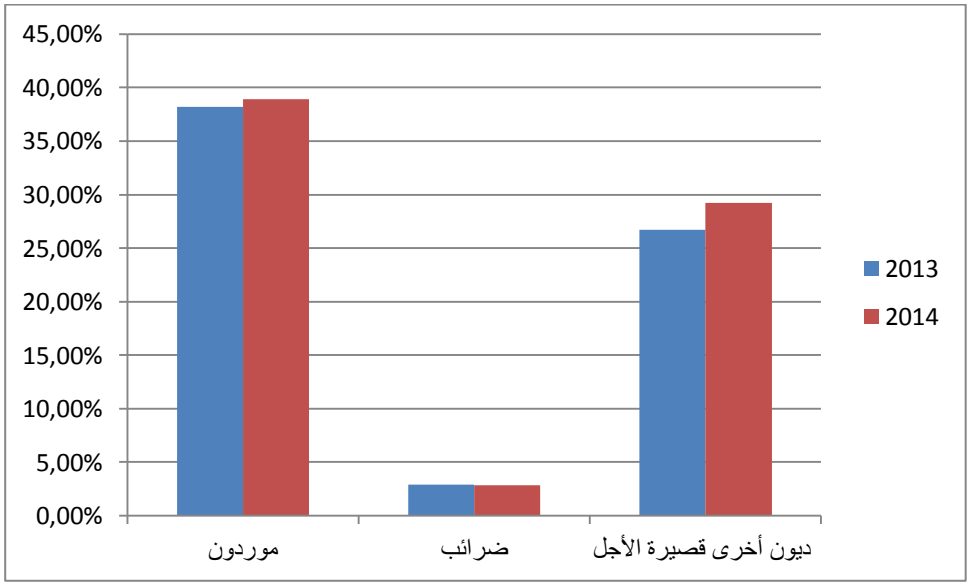


المصدر: من إعداد الطالبةإستنادا على الجدول و بآستعمال برنامج EXCEL

تتقسم الخصوم الجارية للمؤسسة في نهاية 2013 و 2014 إلى الموردون، الضرائب و ديون أخرى قصيرة الأجل، حيث أن النسبة الأكبر هي للموردين بما أنها مؤسسة صناعية و تحتاج إلى المادة الأولية للإنتاج.

التعليق:

الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي أدى إلى التغيير في محتوى الميزانية، عناصر تم حذفها و عناصر تم دمجها مع عناصر أخرى.

بالنسبة للأصول، كل من حساب المعدات و الأدوات، معدات النقل، تجهيزات مكتب و التجهيزات الإجتماعية تم ضمها في حساب واحد و هو حساب التثبيتات العينية الأخرى، بالإظافة إلى أن حساب حقوق على الشركاء و حساب حقوق على المخزونات تم دمجهما في حساب المدينون، و هذا لتبسيط الميزانية و تسهيل قراءة المعلومات. أيضا حقوق الإستثمارات أصبحت سندات المساهمة و تم نقلها من المدى القصير إلى الأصول غير الجارية بما أنها عبارة عن إستثمارات طويلة الأجل، و ترك كل ما له علاقة بالإستغلال في جانب الأصول غير الجارية.

أما بالنسبة للخصوم، فتم تقسيمها إلى الخصوم غير الجارية و الخصوم الجارية، فأصبحت الخصوم غير الجارية تضم كل من رؤوس الأموال و الديون طويلة الأجل، بالإضافة إلى كتابة النتيجة الصافية مع رؤوس الأموال سواء كانت ربح أو خسارة.

**الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج**

جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص عن الأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية و لا يأخذ بعين الاعتبار في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).

**أولا :جدول حسابات النتائج حسب المخطط الوطني المحاسبي**

تسجل المؤسسة المصاريف و الإيرادات وفقا للمخطط الوطني المحاسبي كما هو موضح في جدول حسابات النتائج التالي:

**جدول رقم (16): جدول حسابات النتائج للمؤسسة حسب المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2008**

| رقم الحساب | البيان | مدين | دائن |
|---|---|---|---|
| 71 | إنتاج مباع | | |
| 72 | إنتاج مخزون | | |
| 73 | إنتاج مؤسسة لحاجيتها | | |
| 74 | أداءات مقدمة | | |
| 75 | تحويل تكاليف إنتاج | | |
| 61 | مواد و لوازم مستهلكة | | |
| 62 | خدمات | | |
| **81** | **القيمة المضافة** | | |
| 81 | القيمة المضافة | | |
| 77 | نواتج متنوعة | | |
| 78 | تحويل تكاليف استغلال | | |
| 63 | مصاريف المستخدمين | | |
| 64 | الضرائب و الرسوم | | |
| 65 | مصاريف المالية | | |
| 66 | مصاريف متنوعة | | |
| 68 | مصاريف الإهتلاكات والمؤونات | | |
| **83** | **نتيجة الاستغلال** | | |
| 79 | نواتج خارج استغلال | | |
| 69 | تكاليف خارج استغلال | | |
| **84** | **نتيجة خارج الاستغلال** | | |
| 83 | نتيجة الاستغلال | | |
| 84 | نتيجة خارج الاستغلال | | |
| 880 | نتيجة الإجمالية لسنة المالية | | |
| 889 | ضرائب على أرباح الشركات | | |
| **88** | **نتيجة السنة المالية** | | |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

**ثانيا :جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي**

تسجل المؤسسة المصاريف و الإيرادات وفقا للنظام المحاسبي المالي كما هو موضح في جدول حسابات النتائج التالي:

**جدول رقم (17): جدول حسابات النتائج للمؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي لسنتي 2013-2014**

| رقم الحساب | اسم الحساب | المبالغ |
|---|---|---|
| 70<br>72<br>73<br>74 | رقم الأعمال (المبيعات والمنتوجات الملحقة)<br>تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع<br>الإنتاج المثبت<br>إعانات الاستغلال | |
| - | إنتاج السنة المالية | |
| 60<br>61 و 62 | المشتريات المستهلكة<br>الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى | |
| - | إستهلاك السنة المالية | |
| - | القيمة المضافة للاستغلال | |
| 63<br>64 | أعباء المستخدمين<br>الضرائب والرّسوم والمدفوعات المماثلة | |
| - | الفائض الإجمالي عن الاستغلال | |
| 75<br>78<br>65<br>68 | المنتجات العملياتية الأخرى<br>إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات<br>الأعباء العملياتية الأخرى<br>المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة | |
| - | النتيجة العملياتية | |
| 76<br>66 | المنتوجات المالية<br>الأعباء المالية | |
| - | النتيجة المالية | |
| | النتيجة العادية قبل الضرائب | |
| 695 و 698<br>692 و 693 | الضّرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية<br>الضّرائب المؤجلة عن النتائج العادية | |

| | | |
|---|---|---|
| - | النتيجة الصافية للأنشطة العادية | |
| 77<br>67 | منتجات غير عادية<br>أعباء غير عادية | |
| - | النتيجة غير عادية | |
| - | صافي نتيجة السنة المالية | |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

تمت تجزئة جدول حسابات النتائج في النظام المالي إلى عدة نتائج حسب النشاط الذي تقوم به المؤسسة، فأي مؤسسة صناعية تبدأ نشاطها بعملية الإنتاج و البيع و هذا من خلال إستعمال المادة الأولية، و الفرق بينهما يعطي القيمة المضافة، و بعد ذلك تقسم هذه الأخيرة على مختلف المصاريف التي لها علاقة بنشاطات المؤسسة. لحساب النتيجة الصافية تضاف على ما قلناه النتيجة المالية، ففي المخطط الوطني لا يمكن فهم ما إذا كان للمؤسسة نشاط مالي أم لا، بالإضافة إلى ذلك، في المخطط الوطني يتم إقتطاع الضريبة على كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة، بالرغم من أن النتيجة غير العادية ليس لها علاقة من نشاط المؤسسة. النظام المحاسبي المالي يسمح بإعطاء تفاصيل حول النتيجة أكثر من المخطط المحاسبي الوطني.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدولين أعلاه أن مؤسسة "خربوش" تحتسب نتيجتها بنفس طريقة المؤسسات الكبيرة، فهي لا تستعمل جدول مبسط الذي يقوم على أساس الإيرادات و المدفوعات.

**ثالثا: المقارنة بين النتائج الصافية للمخطط الوطني المحاسبي و النظام المحاسبي المالي**

سأقوم في هذه الفترة بعرض النتائج الصافية للمؤسسة خلال السنوات 2008، 2013 و 2014.

**جدول رقم(18) :جدول حسابات النتائج (صافي نتيجة السنة المالية) لـ 2008، 2013 و 2014**

| | **المبالغ** | **النسبة** |
|---|---|---|
| **صافي نتيجة السنة المالية 2008** | **39230622** | **8.46%** |
| **صافي نتيجة السنة المالية 2013** | **139467764** | **30.09%** |
| **صافي نتيجة السنة المالية 2014** | **284763022** | **61.44%** |
| ***مجموع صافي نتيجة السنة المالية*** | ***463461408*** | ***100%*** |

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال وثائق المؤسسة

**الشكل رقم(10): التمثيل البياني للنتائج الصافية للسنوات2008-2013-2014**

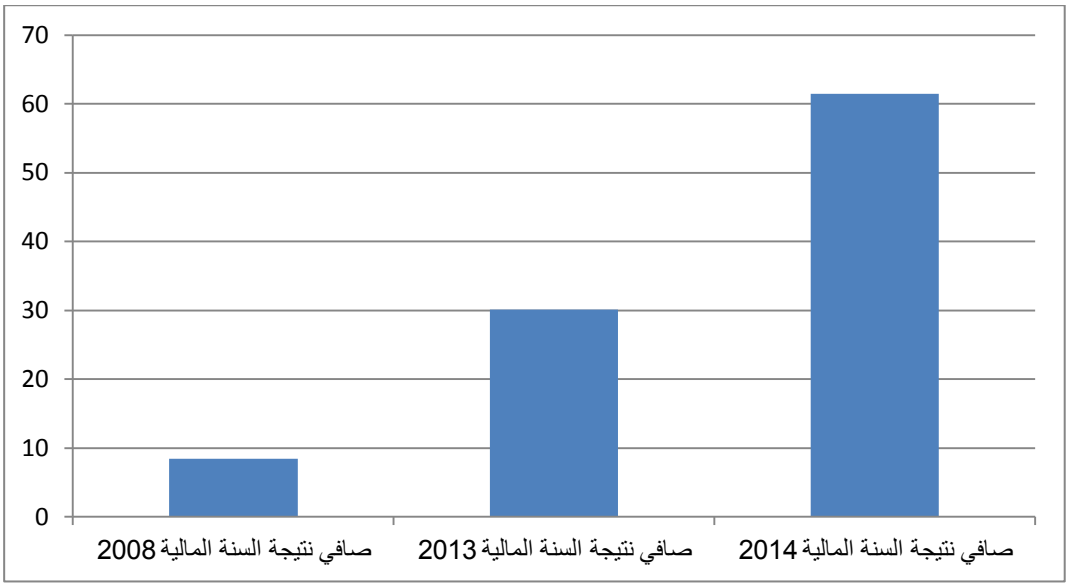


المصدر: من إعداد الطالبةإستنادا على الجدول و بآستعمال برنامج EXCEL

من خلال التمثيل البياني أعلاه يتبين لنا أن النتيجة الصافية للمؤسسة في إرتفاع مستمر. إنتقلت من 8,46% سنة 2008 إلى 30,09% سنة 2013، و قد تضاعفت هذه النسبة سنة 2014 و وصلت إلى 61,44%, من خلال ذلك يمكن القول أن للنظام المالي المحاسبي دور إيجابي في تحسين نتيجة مؤسسة "خربوش".

## المطلب الثالث :مناقشة و تفسير النتائج

يتم تفسير النتائج المتوصل إليها من خلال مقارنة السنوات قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال السنوات 2008، 2013 و 2014، و هذا إستنادا على بيانات الجداول السابقة المتعلقة بالميزانيات و جدول حسابات النتائج.

### الفرع الأول: من جانب الميزانيات

من خلال الجداول الخاصة بميزانيات المؤسسة، قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، و المرقمة من 7 إلى 14، توصلنا إلى ما يلي:

- الميزانية المالية التي تعدها المؤسسة وفقا للنظام المحاسبي المالي تساعد مستخدميها على آتخاذ القرارات المناسبة، بما أن لها هدف مالي على عكس الميزانية المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني التي لها هدف محاسبي, فقد آضطرت المؤسسة إلى حذف بعض العناصر التي ليس لها هدف مالي.
- النظام المحاسبي المالي يرغم المؤسسة من تقليص عدد الجداول المحاسبية، فأصبحت تمتلك جدولين رئيسيين و هما الميزانية و جدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى دفتر اليومية، دفتر الجرد و دفتر الأستاذ.
- النظام المحاسبي المالي يحتم على المؤسسة من إتباع طرق جديدة للإهتلاك.
- يتم تقييم الأصول على أساس قيمتها الحقيقية الصافية و ليس على أساس قيمة الشراء، فهذه الأخيرة في النظام المحاسبي المالي يتم تقييمها، بعد إلغاء الإهتلاك، عن طريق معامل التقييم (القيمة الحقيقية / قيمة الشراء).
- حققت المؤسسة رؤوس أموال خاصة متزايدة من 2008 إلى 2014، بسبب إرتفاع رأس المال الإجتماعي و إرتفاع النتيجة، و هذا راجع إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي ساعد المؤسسة على تبني طرق جديدة لزيادة مواردها و الحد من ديونها، و هذا ما يدل على أن المؤسسة تتمتع بالإستقلالية المالية بما أن مواردها أكبر من ديونها.
- نلاحظ أن خزينة المؤسسة إنخفضت من 2008 إلى 2014، و هذا لا يعني أنها في وضعية سيئة، و لكن تم إعادة إستغلال هذه الأموال بدلا من تركها راكدة، من أجل القيام بإستثمارات جديدة و الرفع من منتوجاتها، فالمؤسسة تمتلك القدرة على تغطية إحتياجات الدورة.

يمكن إستخلاص من خلال ما سبق أن عناصر الأصول و الخصوم في تزايد بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

**الفرع الثاني: من جانب جدول حسابات النتائج**

من خلال الجدول رقم 17، نلاحظ أن المؤسسة حققت ربحا مستمرا و متزايدا من سنة 2008 إلى سنة 2014، فنلاحظ أنه بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، قامت المؤسسة برفع الأرباح بسبع مرات خلال هذه الفترة، و هذا ما يؤكد أن هذا النظام ساعد المؤسسة على تحسين وضعيتها بسبب بساطته و تسهيله لفهم

المعلومـة المحاسـبية، مقارنـة بـالمخطط المحاسـبي الـوطني الـذي يتميـز بالتعقيـد و نقـص الدقـة، فالنظـام المحاسبي المالي يتميز بالإفصاح المحاسبي.

بالرغم من أن المؤسسة لم تتبنى جدول حسابات مبسط، لكن النظام المحاسبي المالي ناجح في المؤسسة و يحقق أهدافها المالية و الإقتصادية. فقد حرصت المؤسسة على تطبيق هذا النظام بطريقة جيدة بما أن المحاسب تحصل على التكوين اللازم، بالإضافة إلى أن الممارسات المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي تم تطبيقها تدريجيا.

من خلال ما سبق نستنتج أن مؤسسة "خربوش" تحرص على تطبيق قواعد النظام المالي و هي مستعدة لتقبله و التعايش معه حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة من خلاله.

## خاتمة الفصل الثالث :

يعتبر هذا الفصل محاولة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصل الأول على أرض الواقع من خلال دراسة محاسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق النظام المحاسبي المالي في بيئة المحاسبة.و هذا بالوقوف على قدرة النظام المحاسبي المالي على تلبية إحتياجات المحاسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العمل على معرفة صعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

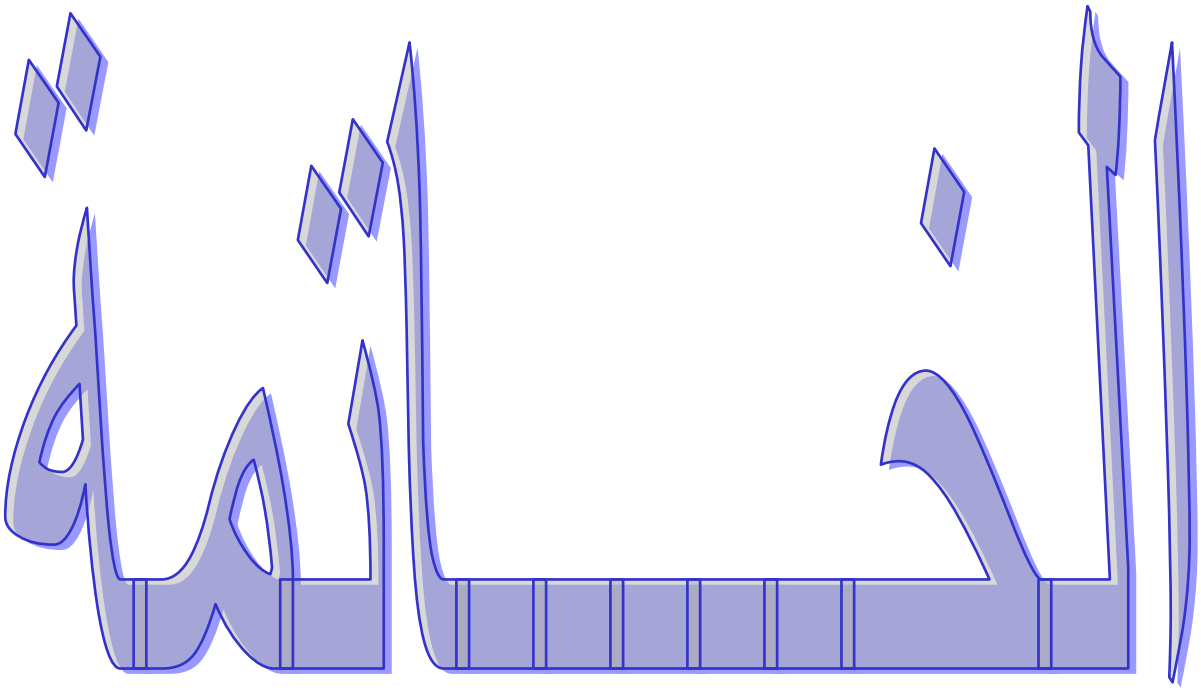
الخاتمة

## خاتمة

من خلال دراستي لموضوع محاسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حاولت تحليل كل ما يتعلق بنظام المحاسبي المالي داخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للوصول إلى الإجابة على إشكاليتنا و التي تتمثل في"كيفية تأثير النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

بالرغم من بساطة حجم هذه المؤسسات من حيث التسيير و كذا الوصول إلى الأهداف الإنتاجية و التجارية، يبقى إستخدام النظام المحاسبي المالي أحد أهم مؤشرات النجاح و الإستمرارية لأنه أداة من أدوات المعلوماتية على الصعيد المالي للمؤسسة.

و تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في المساهمة في التنمية الإقتصادية للدولة و هذا يظهر حاليا في خلق مناصب الشغل و القضاء على ظاهرة البطالة و توفير منتوجات في السوق المحلي أو على الصعيد الدولي و هذا ما يعود بنا بالقول أن هذه المؤسسات تساهم في الناتج القومي.

في الواقع إن هذه المؤسسات لم تصل إلى مبتغاها على جميع الجوانب الداخلية كعملية الإنتاج أو العملية التجارية و كذا الجانب الخارجي كالتصدير مثلا، إلا بتطبيق النظام المحاسبي المبسط بكل مميزاته و خصائصه و قواعده.

يمكن تلخيص أهم النتائج متوصل إليها في النقاط التالية :

-النظام المحاسبي المالي يحتم على المؤسسات بإفصاح عن المعلومات بشكل لا يجعل تقارير المالية مضللة.

-أكد النظام المحاسبي المالي على توفير خاصية الشفافية في القوائم المالية و هذا من خلال الملحق الذي ألزم المؤسسات الخاضعة له على تقديمه.

-في النظام المحاسبي المبسط جدول حسابات النتائج بفرق بين النتيجة العملياتية و النتيجة المالية و هو الأمر الذي لم يكن موجودا في جدول حسابات النتائج وفق المخطط المحاسبي الوطني.

-النظام المحاسبي المالي يتوافق مع أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع من مردودياتها و ساعدها في إتخاد القرارات المالية و الإقتصادية اللازمة.

## نتائج إختبار الفرضيات :

**بالنسبة للفرضية الأولى** :النتائج المتحصل إليها لا تتوافق مع الفرضية الأولى و المتمثلة في"تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى نظام محاسبي خاص بها".فمن خلال تقربي إلى مؤسسة خربوش،وهي مؤسسة متوسطة الحجم،فتبين لنا أن هذه المؤسسة لا تستعمل محاسبة مبسطة وفقا للمعايير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنما تستعمل نفس المحاسبة المؤسسات الكبيرة.

**بالنسبة للفرضية الثانية** :و التي تتمثل في "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي."توصلت إلى أن هذا النظام يخدم مصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا تبين من خلال مؤسسة خربوش فبعد تبنيها للنظام المالي حققت نتائج السنوات السابقة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني.

## توصيات :

-أن تتم عصرنة و تحديث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يجعلها قادرة على مواكبة التطورات الوطنية و العالمية ومن ثم تكون قادرة على المنافسة و الإستمرارية.

-الأخذ بعين الاعتبار تنظيم و حجم و طبيعة نشاط المؤسسة من أجل القدرة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي و معرفة التغيير في وضعيتها المالية.

-لابد من زيادة الوعي المحاسبي لمسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذين في إعتبارهم أن المحاسبة دين إتجاه إدارة الضرائب.

-قيام بالمزيد من الدراسات و الأبحاث حول النظام المحاسبي المالي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

# المراجع

## البحوث الجامعية:

1/-أحمد أسامة عاصم:"تقييم الممارسات المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"دراسة حالة من محاسبين بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة،جامعة ورقلة 2016-2017.

2/-بلال ميموني:"تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،دراسة حالة طرانس كنال/شرق،تخصص محاسبة و جباية معمقة،جامعة ورقلة 2012-2013.

3/-سمية عماري:"دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،دراسة إستبيانية في بيئة المحاسبة الجزائرية،تخصص محاسبة و جباية معمقة،جامعة ورقلة 2014-2015.

4/-شابة عبد الرحيم:"تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"دراسة الميدانية لفئتين،فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المهنين،تخصص محاسبة و جباية معمقة،جامعة ورقلة 2015-2016.

5/-عبد الوهاب نعام:"تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق النظام المحاسبي المالي"تخصص محاسبة و جباية معمقة،جامعة ورقلة 2016-2017.

6/-عصام بوغنامة:"تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية"دراسة حالة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،تخصص محاسبة و جباية معمقة،جامعة ورقلة 2012-2013.

7/-قوي عفاف:"تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"دراسة حالة مؤسسة مطاحن ،تخصص محاسبة و جباية معمقة،جامعة ورقلة 2011-2012.

8/-معطى الله عبلة:"دور المحاسبة المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق SCF،دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،تخصص محاسبة و جباية معمقة،جامعة ورقلة 2012-2013.

9/-مهاوة أمال:"إمكانية تحين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة IFRS OF SMEs"مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية،تخصص محاسبة و جباية معمقة"جامعة ورقلة 2010-2011.

10/-ماحي لطيفة:"أثر تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،دراسة حالة مؤسسة بن علة للبناء،تخصص محاسبة و جباية معمقة،جامعة ورقلة 2014-2015.

11/-نوي هناء:النظام المحاسبي المبسط"دراسة وصفية و نقدية"،دراسة حالة مؤسسة الأشغال و البناء العمومية،تخصص محاسبة و جباية معمقة،جامعة ورقلة 2010-2011.

12/-سمية عماري:"دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،دراسة إستبيانية في بيئة المحاسبة الجزائرية،تخصص محاسبة و جباية معمقة،جامعة ورقلة 2014-2015.

**ملتقيات:**

1/-بوهرين فتيحة و بوشريط إبتسام:"دراسة تكييف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،جامعة الوادي 2013.

2/-تجاني محمد العيد و عادل رضوان:"صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر"،جامعة الوادي 2013.

3/-حسيني منال و خليفة أحمد:"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نظامها المحاسبي المالي المبسط"،جامعة الوادي 2013.

4/-خالد إدريس و مايو عبد الله:"قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ،جامعة الوادي 2013.

5/–محمد كويسي و عوينات فريد:"دراسة تفصيلية للنظام المحاسبة المالية المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر"،جامعة الوادي 2013.

6/–زكية محلوس و سعادة وردة: "الأثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،جامعة الوادي 2013.

# الملاحق

## CENTRALISATION BR(D)-BADR 003 00513 300271300 019(D) Exercice 2016

| COMPTE | LIBELLE | DEBIT | CREDIT |
|---|---|---|---|
| | **REPORT** | **605 703 798.39** | **0.00** |
| 615000 | Entretien, réparations et maintenance | 302 580.10 | |
| 616000 | Primes d'assurances | 3 746 247.28 | |
| 616100 | Vignette automobile | 119 000.00 | |
| 618000 | Documentation et divers (CHRONO-COURRIER) | 1 559 687.74 | |
| 620000 | Autres services extérieurs | 470 609.10 | |
| 622600 | HONORAIRE ET COMMISSION | 20 500.00 | |
| 623200 | FRAIS DE PUBLICITE | 4 824 286.81 | |
| 624800 | DIVERS FRAIS DE TRANSPORT | 9 497 621.32 | |
| 625100 | Déplacements, missions et réceptions | 9 526 280.02 | |
| 626000 | Frais postaux et de télécommunications | 1 532 629.95 | |
| 627000 | Services bancaires et assimilés | 389 094.44 | |
| 628000 | Cotisations et divers >AUTRES FRAIS DIVERS | 510 840.00 | |
| 628100 | Cotisations et divers >DONS | 912 000.00 | |
| 637000 | Autres charges sociales >MUTUELLE CH. PATRONAL | 883 200.00 | |
| 642000 | Impôts et taxes non récupérables sur chiffre d'affaires >TAP | 9 428 970.00 | |
| 656001 | FRAIS MEDECINE DE TRAVAIL | 10 200.00 | |
| 658001 | CHARGES EXCEPTIONNELLES | 471.74 | |
| 401100 | Fournisseurs de stocks : National | | 2 243 284.73 |
| 401200 | Fournisseurs de services : National | | 15 346 427.67 |
| 401400 | Fournisseurs de frais divers | | 3 746 247.28 |
| 447510 | Taxes sur l'activité professionnelles ( TAP ) | | 9 428 970.00 |
| 447600 | Douane algerienne | | 50 000.00 |
| 512100 | BADR 003 00513 3002713000-19 | | 618 622 818.81 |
| 758001 | PRODUITS EXCEPTIONNELLES | | 268.40 |
| | **TOTAL GENERAL** | **649 438 016.89** | **649 438 016.89** |

## CENTRALISATION BR(R)-BADR 003 00513 300271300 019(R) Exercice 2016

| COMPTE | LIBELLE | DEBIT | CREDIT |
|---|---|---|---|
| 512100 | BADR 003 00513 3002713000-19 | 627 747 122.22 | |
| 657001 | MOINS PERCU SUR CLIENT | 0.04 | |
| 401100 | Fournisseurs de stocks : National | | 65 157.30 |
| 411100 | Clients : Fellah (FH) | | 619 657.00 |
| | **TOTAL A REPORTER** | **627 747 122.26** | **684 814.30** |

## CENTRALISATION BR(R)-BADR 003 00513 300271300 019(R) Exercice 2016

| COMPTE | LIBELLE | DEBIT | CREDIT |
|---|---|---|---|
| | **REPORT** | **627 747 122.26** | **684 814.30** |
| 411200 | Clients : Dives clients (CL) | | 459 824 478.44 |
| 467000 | Autres comptes débiteurs ou créditeurs | | 2 338 079.30 |
| 470000 | Comptes transitoires ou d'attente (DEPENSE) | | 1 170 000.00 |
| 475100 | Comptes transitoires ou d'attente (RECETTE) | | 953 231.00 |
| 519000 | Concours bancaires courants | | 162 670 911.22 |
| 760000 | Produits financiers | | 105 608.00 |
| | **TOTAL GENERAL** | **627 747 122.26** | **627 747 122.26** |

## CENTRALISATION BR(D)-BADR 003 00513 300271300 019(D) Exercice 2016

| COMPTE | LIBELLE | DEBIT | CREDIT |
|---|---|---|---|
| 165000 | Dépôts et cautionnements reçus | 7 350 000.00 | |
| 381000 | Achats de matiéres et fournitures "local" | 2 652 855.48 | |
| 401100 | Fournisseurs de stocks : National | 61 237 773.35 | |
| 401200 | Fournisseurs de services : National | 103 662 696.88 | |
| 401400 | Fournisseurs de frais divers | 3 746 247.28 | |
| 404100 | Fournisseurs d'immobilisations : National | 5 420 024.22 | |
| 408000 | Fournisseurs factures non parvenues | 3 241 476.08 | |
| 408200 | FACTURE N/PARVENU ETATIQUE | 6 428 913.68 | |
| 411100 | Clients : Fellah (FH) | 453 231.00 | |
| 411200 | Clients : Dives clients (CL) | 5 474 555.70 | |
| 421100 | Personnel, rémunérations dues ( Tlemcen ) | 40 000.00 | |
| 431100 | Sécurité sociale ( part ouvriére ) | 6 736 802.11 | |
| 431200 | Organismes sociaux ( Cnas Tlemcen ) | 16 581 183.64 | |
| 431201 | Organismes sociaux ( Cnas Oran ) | 1 364 476.84 | |
| 431202 | Organismes sociaux ( Cnas Alger ) | 1 516 214.34 | |
| 432300 | Cotisations Mutuelle ( Ouvriére ) | 438 800.00 | |
| 442001 | TAXE LIBERATOIRE ( 10% ) | 15 000.00 | |
| 442100 | Impôts sur revenu global ( IRG ) | 3 751 081.33 | |
| 444300 | Acompte provisionnel ( Mars,juin et novembre ) | 33 940 300.00 | |
| 447510 | Taxes sur l'activité professionnelles ( TAP ) | 9 428 970.00 | |
| 447511 | Droits de timbre sur ventes | 527.00 | |
| 447600 | Douane algerienne | 263 910 882.00 | |
| 451001 | OPERATION GROUPE (ATLAS CHIMIE) | 1 789 359.90 | |
| 459001 | | 190 000.00 | |
| 467000 | Autres comptes débiteurs ou créditeurs | 20 911.17 | |
| 470000 | Comptes transitoires ou d'attente (DEPENSE) | 2 340 020.00 | |
| 475100 | Comptes transitoires ou d'attente (RECETTE) | 453 231.00 | |
| 518000 | intérêts courus >CREDITEUR FRAIS FINANCIER | 46 619.56 | |
| 519000 | Concours bancaires courants | 59 311 589.34 | |
| 602600 | Fouritures de bureau et informatique | 67 300.00 | |
| 602901 | Fournitures de protection et de sécurité | 7 383.20 | |
| 607000 | Achats non stockés de matières et fournitures | 20 632.50 | |
| 607100 | Eau, électricité et gaz | 752 845.96 | |
| 613000 | Locations | 1 629 301.15 | |
| 613100 | Loyers et charges locatives | 1 682 593.68 | |
| | **TOTAL A REPORTER** | **605 703 798.39** | **0.00** |

## 311500-OUTILLAGES DU 01/01/2016 AU 01/01/2016

| DATE | JOURNAL | FOLIO | N° LIGNE | LIBELLE | DEBIT | CREDIT | LETTRAGE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | **REPORT** | **130 910.01** | **0.00** | |
| | | | | TOTAL (0) MOUVEMENTS du 01/01/2016 au 01/01/2016 | 0.00 | 0.00 | |
| | | | | CUMULS AU 01/01/2016 | 130 910.01 | 0.00 | |
| | | | | SOLDE AU 01/01/2016 | **130 910.01** | | |

## 311600-OBSOLESCENSE DU 01/01/2016 AU 01/01/2016

| DATE | JOURNAL | FOLIO | N° LIGNE | LIBELLE | DEBIT | CREDIT | LETTRAGE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | REOUVERTURE... | 95 583.11 | 0.00 | |
| | | | | TOTAL (0) MOUVEMENTS du 01/01/2016 au 01/01/2016 | 0.00 | 0.00 | |
| | | | | CUMULS AU 01/01/2016 | 95 583.11 | 0.00 | |
| | | | | SOLDE AU 01/01/2016 | **95 583.11** | | |

## 311700- DU 01/01/2016 AU 01/01/2016

| DATE | JOURNAL | FOLIO | N° LIGNE | LIBELLE | DEBIT | CREDIT | LETTRAGE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | REOUVERTURE... | 70 575 144.33 | 0.00 | |
| | | | | TOTAL (0) MOUVEMENTS du 01/01/2016 au 01/01/2016 | 0.00 | 0.00 | |
| | | | | CUMULS AU 01/01/2016 | 70 575 144.33 | 0.00 | |
| | | | | SOLDE AU 01/01/2016 | **70 575 144.33** | | |

## 311800- DU 01/01/2016 AU 01/01/2016

| DATE | JOURNAL | FOLIO | N° LIGNE | LIBELLE | DEBIT | CREDIT | LETTRAGE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | REOUVERTURE... | 46 268 214.32 | 0.00 | |
| | | | | TOTAL (0) MOUVEMENTS du 01/01/2016 au 01/01/2016 | 0.00 | 0.00 | |
| | | | | CUMULS AU 01/01/2016 | 46 268 214.32 | 0.00 | |
| | | | | SOLDE AU 01/01/2016 | **46 268 214.32** | | |

## 311900- DU 01/01/2016 AU 01/01/2016

| DATE | JOURNAL | FOLIO | N° LIGNE | LIBELLE | DEBIT | CREDIT | LETTRAGE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | REOUVERTURE... | 714 716 337.91 | 0.00 | |
| | | | | TOTAL (0) MOUVEMENTS du 01/01/2016 au 01/01/2016 | 0.00 | 0.00 | |
| | | | | CUMULS AU 01/01/2016 | 714 716 337.91 | 0.00 | |
| | | | | SOLDE AU 01/01/2016 | **714 716 337.91** | | |

## 391000-Pertes de valeur sur matières premières et fournitures DU 01/01/2016 AU 01/01/2016

| DATE | JOURNAL | FOLIO | N° LIGNE | LIBELLE | DEBIT | CREDIT | LETTRAGE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | REOUVERTURE... | 0.00 | 211 748 789.37 | |
| | | | | **TOTAL A REPORTER** | 0.00 | 211 748 789.37 | |

## 391000-Pertes de valeur sur matières premières et fournitures DU 01/01/2016 AU 01/01/2016

| DATE | JOURNAL | FOLIO | N° LIGNE | LIBELLE | DEBIT | CREDIT | LETTRAGE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | **REPORT** | **0.00** | **211 748 789.37** | |
| | | | | TOTAL (0) MOUVEMENTS du 01/01/2016 au 01/01/2016 | 0.00 | 0.00 | |
| | | | | CUMULS AU 01/01/2016 | 0.00 | 211 748 789.37 | |
| | | | | SOLDE AU 01/01/2016 | | **211 748 789.37** | |

## 401100-Fournisseurs de stocks : National DU 01/01/2016 AU 01/01/2016

| LIBELLE | DEBIT | CREDIT |
|---|---|---|
| REOUVERTURE... | 0.00 | 12 417 648.56 |
| Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE | 2 391 971.49 | 0.00 |
| TOTAL (0) MOUVEMENTS du 01/01/2016 au 01/01/2016 | 2 391 971.49 | 0.00 |
| CUMULS AU 01/01/2016 | 2 391 971.49 | 12 417 648.56 |
| SOLDE AU 01/01/2016 | | **10 025 677.07** |

## 401101-Fournisseurs de stocks : Entreprise soeur DU 01/01/2016 AU 01/01/2016

| LIBELLE | DEBIT | CREDIT |
|---|---|---|
| REOUVERTURE... | 0.00 | 314 147 566.55 |
| Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE | 10 215 590.81 | 0.00 |
| TOTAL (0) MOUVEMENTS du 01/01/2016 au 01/01/2016 | 10 215 590.81 | 0.00 |
| CUMULS AU 01/01/2016 | 10 215 590.81 | 314 147 566.55 |
| SOLDE AU 01/01/2016 | | **303 931 975.74** |

## 401200-Fournisseurs de services : National DU 01/01/2016 AU 01/01/2016

| LIBELLE | DEBIT | CREDIT |
|---|---|---|
| REOUVERTURE... | 0.00 | 16 315 375.63 |
| Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE | 10 000 000.00 | 0.00 |
| TOTAL (0) MOUVEMENTS du 01/01/2016 au 01/01/2016 | 10 000 000.00 | 0.00 |
| CUMULS AU 01/01/2016 | 10 000 000.00 | 16 315 375.63 |
| SOLDE AU 01/01/2016 | | **6 315 375.63** |

## 401201-Fournisseurs de sevices : Entreprise soeur DU 01/01/2016 AU 01/01/2016

| LIBELLE | DEBIT | CREDIT |
|---|---|---|
| REOUVERTURE... | 0.00 | 52 187 126.71 |
| Suivant détail Grand-Livre AUXILIAIRE | 0.00 | 6 247 762.74 |
| TOTAL (0) MOUVEMENTS du 01/01/2016 au 01/01/2016 | 0.00 | 6 247 762.74 |
| CUMULS AU 01/01/2016 | 0.00 | 58 434 889.45 |
| SOLDE AU 01/01/2016 | | **58 434 889.45** |

| تاريخ التسجيل في الجرد Date d'inscription à l'inventaire | البيان DESIGNATION | المرجع Référence | الكمية Quantité | ثمن الوحدة Prix unitaire | المجموع TOTAL |
|---|---|---|---|---|---|
| | **ACTIF DU BILAN** | | | | |
| | | | | Exercice : | 01/01/04 au 31/12/04 |
| Compte | Libelle | Montant Brut | Amort/ provisions | Montant net | Totaux Partiels |
| 243 | Materiel et outillage. | 28264690,57 | 1648773,62 | 26615916,95 | |
| | Sous total | 28264690,57 | 1648773,62 | 26615916,95 | |
| 2 | INVESTISSEMENTS | 28264690,57 | 1648773,62 | 26615916,95 | 26 615 916,95 |
| 45 | Avances pour Comptes | 4805153,54 | | 4805153,54 | |
| 46 | Avance d'exploitations | 41 000,00 | | 41 000,00 | |
| 485 | Comptes Bancaires | 9846515,64 | | 9846515,64 | |
| 487 | Caisse | 219002,00 | | 219002,00 | |
| 4 | CREANCES | 14911671,18 | | 14911671,18 | 14 911 671,18 |
| | TOTAL DE L'ACTIF | 43176361,75 | 1648773,62 | 41527588,13 | 41 527 588,13 |
| 88 | RESULTAT DE L'EXERCICE | | | | 1733295,37 |
| | TOTAL GENERAL | | | | 43 260 883,50 |
| | **PASSIF DU BILAN** | | | | |
| | | | | Exercice : 01/01/04 au 31/12/04 | |
| Compte | Libelle | | | Montant | Totaux Partiels |
| 10 | FONDS SOCIAL | | | 10 000 000,00 | |
| 1 | Fonds propres | | | 10 000 000,00 | 10 000 000,00 |
| 522 | Credit d'investissemnts | | | 32960883,50 | |
| 555 | Comptes courants des associés | | | 300 000,00 | |
| 5 | DETTES. | | | 33 260 883,50 | 33 260 883,50 |
| | TOTAL DU PASSIF | | | | 43 260 883,50 |
| | TOTAL GENERAL | | | | 43 260 883,50 |

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

EXERCICE ALLANT DU 01/01/2008
AU 31/12/2008

# BILAN FISCAL Année:2008

IDENTIFIANT FISCAL: 0 0 0 4 1 3 0 2 6 3 1 3 8 3 8

ARTICLE D'IMPOSITION: 1 3 0 1 1 6 0 6 1 1 3

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE:
SARL ALG AGRO INDUSTRIE
ACTIVITE: ETUDE & FABR. MATER. AGRIC. & HYDRAULIQ
ADRESSE: Zone-Industrielle Desserte 03
CHETOUANE -TLEMCEN-

CODE ACTIVITE ..... 1 0 5

FORME JURIDIQUE .....

Série G,n°2 -Imp. Officiele-Alger

## ACTIF

| LIBELLE des comptes | MONTANTS bruts | AMORTISSEMENTS provisions | CODE | MONTANTS nets (En dinars) |
|---|---|---|---|---|
| Frais Préliminaires | | | 1 | |
| Fonds de Commerce-autres Valeurs incorporelles | | | 2 | |
| Terrains | | | 3 | |
| Batiments | | | 4 | |
| Installations Complexes | | | 5 | |
| Matériel et Outillage | 73 239 921 | 24 262 790 | 6 | 48 977 130 |
| Matériel de Transport | 12 094 017 | 3 012 179 | 7 | 9 081 837 |
| Emballages Récupérables | | | 8 | |
| Autres Equipements de Production et d'Exploitation | 17 963 277 | 2 637 030 | 9 | 15 326 246 |
| Equipements Sociaux | 272 137 | 42 078 | 10 | 230 059 |
| Investissements en Cours | | | 11 | |
| Stocks | 301 601 830 | | 12 | 301 601 830 |
| Créances d'Investissements | 265 175 579 | | 13 | 265 175 579 |
| Créances de Stocks | 2 448 478 | | 14 | 2 448 478 |
| Créances sur Associés et Sociétés Apparentées | 53 000 000 | | 15 | 53 000 000 |
| Clients | 189 114 941 | 4 686 594 | 16 | 184 428 346 |
| Autres Avances d'Exploitation | 17 739 449 | | 17 | 17 739 449 |
| Disponibilités | 45 155 582 | | 18 | 45 155 582 |
| Comptes débiteurs du Passif | | | 19 | |
| **TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF** | 977 805 215 | 34 640 674 | 23 | 943 164 540 |
| **RESULTAT (Perte de l'exercice)** | | | 24 | |
| **TOTAL GENERAL DE L'ACTIF** | | | 25 | 943 164 540 |

## PASSIF

| | Code | MONTANTS (En dinars) |
|---|---|---|
| Fonds Social | 30 | 151 700 000 |
| Réserve Légale | 31 | 3 458 544 |
| Réserve Obligatoire | 32 | |
| Autres Réserves | 33 | |
| Plus-Value de Cession à Réinvestir | 34 | |
| Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit) | 35 | |
| Plus-Value de Réévaluation | 36 | |
| Résultats en Instance d'Affectation | 37 | 58 517 336 |
| Provisions pour Pertes et Charges | 38 | |
| Emprunts Bancaires | 39 | |
| Autres Emprunts | 40 | |
| Comptes Courants des Associés | 41 | |
| Fournisseurs | 42 | 513 182 951 |
| Impôts & Taxes d'exploitation dûs ou détenus pour compte | 43 | 15 302 946 |
| Avances Bancaires | 44 | |
| Autres dettes d'exploitation | 45 | 162 295 059 |
| Comptes Créditeurs de l'Actif | 46 | 6 909 455 |
| **TOTAL DES COMPTES DU PASSIF** | 48 | 911 366 293 |
| **RESULTAT (bénéfice de l'exercice)** | 49 | 31 798 247 |
| **TOTAL GENERAL DU PASSIF** | 50 | 943 164 540 |

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

| 1 | 3 | 0 | 1 | 1 | 6 | 0 | 6 | 1 | 1 | 3 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

# TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

| RUBRIQUES | CODE | DEBIT | CODE | CREDIT |
|---|---|---|---|---|
| **ACTIVITE DE REVENTE EN ETAT** | | | | |
| Ventes de marchandises | | | 51 | |
| Marchandises consommées | 52 | | | |
| **MARGE BRUTE (51-52)** | | | 53 | |
| **ACTIVITE DE PRODUCTION ET DE PRESTATION DE SERVICE** | | | | |
| Production vendue | | | 54 | 660 910 281 |
| Prestations fournies | | | 55 | |
| Production de l'entreprise pour elle-même | | | 56 | |
| Transfert de charges de production | | | 57 | |
| Fluctuation de la production stockée | 59 | | 58 | |
| Matières et fournitures consommées | 60 | 527 072 004 | | |
| Sous-traitance | 61 | | | |
| Commisions - courtages - rémunérations diverses | 62 | 1 482 714 | | |
| Frêts et transports | 63 | 8 904 943 | | |
| Loyers et charges locatives | 64 | 10 186 212 | | |
| Entretien/réparations des biens meubles &immeubles | 65 | 907 971 | | |
| Frais de PTT, gaz, électricité, eau | 66 | 4 061 998 | | |
| Frais de réception | 67 | 1 136 744 | | |
| Publicité | 68 | 542 628 | | |
| Frais de déplacement | 69 | 9 904 416 | | |
| Autres services | 70 | 1 251 459 | | |
| **VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70)** | 72 | | 73 | 95 459 187 |
| Produits divers (y compris dividendes) | | | 74 | 21 443 |
| Transfert de charges d'exploitation | | | 75 | 1 500 622 |
| Frais de personnel | 76 | 32 702 906 | | |
| Taxe sur l'activité professionnelle | 77 | 10 766 982 | | |
| Versement forfaitaire | 78 | | | |
| Autres impôts et taxes | 79 | 54 137 | | |
| Frais financiers | 80 | 2 606 586 | | |
| Frais divers(*) | 81 | 1 557 098 | | |
| Dotation aux amortissements | 82 | 11 765 830 | | |
| Dotation aux provisions | 83 | | | |
| **RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 à 75 - 72 et 76 à 83)** | 84 | | 85 | 37 527 713 |
| Produits hors exploitation | | | 86 | 12 205 303 |
| Charges hors exploitation | 87 | 10 480 950 | | |
| **RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 et 87)** | 88 | | 89 | 1 724 352 |
| **RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88)** | 90 | | 91 | 39 252 065 |
| A DEDUIRE : Part non imposable sur plus value de cession d'investissement | 92 | | | |
| Report déficitaire( exercice ...) | 93 | | | |
| Autres déductions (*) | 94 | 21 443 | | |
| A REINTEGRER : Amortissements non déductibles | | | 95 | |
| Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice | | | 96 | |
| Autres charges non déductibles (*) | | | 97 | |
| **RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE(91 et 95 à 98 - 90 et 92 à 94)** | 99 | | 100 | 39 230 622 |

(*) A détailler sur état annexe

**IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION**

N.I.F 0 0 0 4 1 3 0 2 6 3 1 3 8 3 8

**Désignation de l'entreprise:** SARL ALG AGRO INDUSTRIE

Activité: ETUDE & FABR. MATER. AGRIC. & HYDRAULIQ

Adresse: Zone-Industrielle Desserte 03 CHETOUANE -TLEMCEN-

30 MAR 2015

| Exercice clos le | 31/12/14 |
|---|---|

# BILAN (ACTIF)

| ACTIF | 2014 | | | 2013 |
|---|---|---|---|---|
| | Montants Bruts | Amortissements Provisions et pertes de valeurs | Net | Net |
| ACTIFS NON COURANTS | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | |
| **Immobilisations corporelles** | | | | |
| Terrains | | | | |
| Bâtiments | 31 274 429 | 14 196 308 | 17 078 120 | 17 330 610 |
| Autres immobilisations corporelles | 214 901 331 | 111 372 193 | 103 529 138 | 65 871 126 |
| Immobilisations en concession | | | | |
| **Immobilisations encours** | 88 094 147 | | 88 094 147 | 94 373 541 |
| **Immobilisations financières** | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | 183 982 000 | 126 000 000 | 57 982 000 | 183 982 000 |
| Autres titres immobilisés | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | 3 268 277 | | 3 268 277 | 2 189 376 |
| Impôts différés actif | 892 360 | | 892 360 | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | 522 412 545 | 251 568 502 | 270 844 043 | 363 746 655 |
| ACTIF COURANT | | | | |
| **Stocks et encours** | 1 009 114 855 | | 1 009 114 855 | 596 994 509 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | |
| Clients | 985 318 701 | 29 911 234 | 955 407 466 | 701 028 383 |
| Autres débiteurs | 422 681 125 | | 422 681 125 | 83 195 329 |
| Impôts et assimilés | 317 453 557 | | 317 453 557 | 49 707 521 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | |
| Trésorerie | 35 634 930 | | 35 634 930 | 40 918 431 |
| TOTAL ACTIF COURANT | 2 770 203 169 | 29 911 234 | 2 740 291 934 | 1 471 844 175 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | 3 292 615 714 | 281 479 737 | 3 011 135 977 | 1 835 590 830 |

**IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION** N.I.F 0 0 0 4 1 3 0 2 6 3 1 3 8 3 8

**Désignation de l'entreprise:** SARL ALG AGRO INDUSTRIE

Activité: ETUDE & FABR. MATER. AGRIC. & HYDRAULIQ

Adresse: Zone-Industrielle Desserte 03 CHETOUANE -TLEMCEN-

| Exercice clos le | 31/12/14 |
|---|---|

# BILAN (PASSIF)

| | 2014 | 2013 |
|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | |
| Capital émis | 305 000 000 | 151 700 000 |
| Capital non appelé | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidés (1) | 20 395 049 | 3 458 544 |
| Ecart de réévaluation | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | |
| Résultat net - Résultat net du groupe (1) | 284 763 022 | 139 467 764 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | 186 810 921 | 217 533 127 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | |
| TOTAL I | 796 968 992 | 512 159 436 |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | |
| Emprunts et dettes financières | 72 000 250 | 79 062 500 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | 3 879 826 | |
| Autres dettes non courantes | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | |
| TOTAL II | 75 880 076 | 79 062 500 |
| **PASSIFS COURANTS:** | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 1 171 052 805 | 700 834 965 |
| Impôts | 86 467 762 | 53 474 521 |
| Autres dettes | 620 317 117 | 358 908 955 |
| Trésorerie passif | 260 449 222 | 131 150 452 |
| TOTAL III | 2 138 286 908 | 1 244 368 894 |
| TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III) | 3 011 135 977 | 1 835 590 830 |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

**IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION**

N.I.F 0 0 0 4 1 3 0 2 6 3 1 3 8 3 8

**Désignation de l'entreprise:** SARL ALG AGRO INDUSTRIE

Activité: ETUDE & FABR. MATER. AGRIC. & HYDRAULIQ

Adresse: Zone-Industrielle Desserte 03 CHETOUANE -TLEMCEN-

| Exercice du | 01/01/14 | au | 31/12/14 |
|---|---|---|---|

# COMPTE DE RESULTAT

| RUBRIQUES | | 2014 DEBIT (en Dinars) | 2014 CREDIT (en Dinars) | 2013 DEBIT (en Dinars) | 2013 CREDIT (en Dinars) |
|---|---|---|---|---|---|
| Ventes de marchandises | | | | | |
| Production vendue | Produits fabriqués | | 3 225 201 446 | | 1 844 095 883 |
| | Prestations de services | | | | |
| | Vente de travaux | | | | |
| Produits annexes | | | | | |
| Rabais, remises, ristournes accordés | | | | | |
| Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes | | | 3 225 201 446 | | 1 844 095 883 |
| Production stockée ou déstockée | | | | | |
| Production immobilisée | | | | | |
| Subventions d'exploitation | | | | | |
| I-Production de l'exercice | | | 3 225 201 446 | | 1 844 095 883 |
| Achats de marchandises vendues | | | | | |
| Matières premières | | 1 874 778 711 | | 1 378 737 092 | |
| Autres approvisionnements | | 104 795 325 | | 54 258 496 | |
| Variations des stocks | | 34 613 243 | | | |
| Achats d'études et de prestations de services | | 2 525 550 | | 13 107 275 | |
| Autres consommations | | 267 052 381 | | 1 139 334 | |
| Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats | | | | | |
| Services extérieurs | Sous-traitance générale | | | | |
| | Locations | 11 740 077 | | 23 877 551 | |
| | Entretien, réparations et maintenance | 643 510 | | 297 704 | |
| | Primes d'assurances | 2 030 755 | | 1 912 360 | |
| | Personnel extérieur à l'entreprise | | | | |
| | Rémunération d'intermédiaires et honoraires | 47 593 140 | | 4 015 277 | |
| | Publicité | 3 867 709 | | 6 045 744 | |
| | Déplacements, missions et réceptions | 15 162 502 | | 9 319 543 | |
| Autres services | | 94 805 217 | | 41 734 733 | |
| Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs | | | | | |
| II-Consommations de l'exercice | | 2 459 608 125 | | 1 534 445 112 | |
| III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II) | | | 765 593 320 | | 309 650 770 |

../.. la suite sur la page suivante

**IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION**

N.I.F 0 0 0 4 1 3 0 2 6 3 1 3 8 3 8

Désignation de l'entreprise: SARL ALG AGRO INDUSTRIE

Activité: ETUDE & FABR. MATER. AGRIC. & HYDRAULIQ

Adresse: Zone-Industrielle Desserte 03 CHETOUANE -TLEMCEN-

| Exercice du | 01/01/14 | au | 31/12/14 |
|---|---|---|---|

# COMPTE DE RESULTAT ../..

| RUBRIQUES | 2014 | | 2013 | |
|---|---|---|---|---|
| | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) |
| Charges de personnel | 114 717 973 | | 91 506 295 | |
| Impôts et taxes et versements assimilés | 46 634 550 | | 26 525 887 | |
| IV-Excédent brut d'exploitation | | 604 240 797 | | 191 618 588 |
| Autres produits opérationnels | | 1 231 917 | | 78 878 149 |
| Autres charges opérationnelles | 57 201 878 | | 1 272 896 | |
| Dotations aux amortissements | 146 388 255 | | 37 082 943 | |
| Provision | | | | |
| Pertes de valeur | | | | |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | | |
| V-Résultat opérationnel | | 401 882 580 | | 232 140 898 |
| Produits financiers | | 19 746 172 | | 3 364 150 |
| Charges financières | 51 806 646 | | 63 322 623 | |
| VI-Résultat financier | 32 060 473 | | 59 958 473 | |
| VII-Résultat ordinaire (V+VI) | | 369 822 107 | | 172 182 425 |
| Eléments extraordinaires (produits) (*) | | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (*) | | | | |
| VIII-Résultat extraordinaire | | | | |
| Impôts exigibles sur résultats | 85 059 084 | | 32 714 660 | |
| Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire | | | | |
| IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 284 763 022 | | 139 467 764 |

**(*) A détailler sur état annexe à joindre**

# الفهرس

## الفهرس


| | |
|---|---|
| **الإهداء** | ب |
| **كلمة شكر** | ت |
| **ملخص** | ج |
| **قائمة المحتويات** | ح |
| **قائمة الجداول** | ح-خ |
| **قائمة الأشكال** | خ-د |
| **مقدمة العامة** | 04-01 |
| **الفصل الأول:الأدبيات النظرية حول محاسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** | |
| **مقدمة الفصل الأول** | 05 |
| **المبحث الأول:عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** | 14-06 |
| المطلب الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 09-06 |
| المطلب الثاني:خصائص و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 11-09 |
| الفرع الأول:خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 10-09 |
| الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 11-10 |
| المطلب الثالث:أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 12-11 |
| المطلب الرابع:معايير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 14-12 |
| **المبحث الثاني:محاسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** | 27-15 |
| المطلب الأول:النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة الدولية | 15 |
| الفرع الأول:مفهوم النظام المحاسبي المالي و أهدافه | 16-15 |
| الفرع الثاني:مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي | 17-16 |
| الفرع الثالث:الإطار النظري للمعايير المحاسبة الدولية | 18-17 |
| المطلب الثاني:المحاسبة المبسطة المطبقة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 18 |
| الفرع الأول:تعريف النظام المحاسبة المالية المبسطة | 18 |
| الفرع الثاني:المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبة المالية المبسطة | 20 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثالث:إجراءات النظام المحاسبة المالية المبسطة | 23-20 |
| الفرع الرابع:صعوبات تطبيق المحاسبة المبسطة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 24-23 |
| المطلب الثالث:الهدف من المعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 25-24 |
| المطلب الرابع:مزايا المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 26-25 |
| **خاتمة الفصل الأول** | 27 |
| **الفصل الثاني: الدراسات السابقة** | |
| **مقدمة الفصل الثاني** | 28 |
| الدراسات السابقة | 44-29 |
| **خاتمة الفصل الثاني** | 45 |
| **الفصل الثالث:الدراسة الميدانية للمؤسسة خربوش** | |
| **مقدمة الفصل الثالث** | 46 |
| **المبحث الأول:تقديم المؤسسة و الأدوات المستخدمة في الدراسة** | 51-47 |
| المطلب الأول:أدوات الدراسة | 48-47 |
| الفرع الأول:مجتمع و متغيرات الدراسة | 48-47 |
| الفرع الثاني:الأدوات المستخدمة | 48-47 |
| المطلب الثاني:تقديم المؤسسة | 48 |
| الفرع الأول:تقديم مؤسسة خربوش | 48 |
| فرع الثاني:نشأة مؤسسة خربوش | 49-48 |
| فرع الثالث:هيكل التنظيمي لمؤسسة خربوش | 51-49 |
| **المبحث الثاني:دراسة حالة مؤسسة خربوش** | 72-51 |
| المطلب الأول:الوثائق المحاسبية للمؤسسة | 53-51 |
| الفرع الأول:دفتر اليومية | 52-51 |
| الفرع الثاني:دفتر الأستاذ | 52 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثالث:دفتر الجرد | 53 |
| المطلب الثاني:عرض القوائم المالية للمؤسسة | 53 |
| الفرع الأول:الميزانية | 53 |
| أولا:الميزانية المحاسبية وفقا للمخطط المحاسبي الوطني | 60-53 |
| ثانيا:ميزانية المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي | 66-60 |
| الفرع الثاني:جدول حسابات النتائج | 70-66 |
| أولا:جدول حسابات النتائج حسب المخطط الوطني المحاسبي | 67-66 |
| ثانيا:جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي | 69-67 |
| ثالثا:المقارنة بين النتائج الصافية للمخطط الوطني المحاسبي و النظام المحاسبي المالي | 70-69 |
| المطلب الثالث:مناقشة و تفسير النتائج | 71-70 |
| الفرع الأول:من جانب الميزانيات | 71 |
| الفرع الثاني:من جانب جدول حسابات النتائج | 71 |
| **خاتمة الفصل الثالث** | 72 |
| **الخاتمة** | 73 |
| **قائمة المراجع** | 76-74 |
| **قائمة الملاحق** | 88-77 |
| **الفهرس** | 91 ~~89~~ |